الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بكر بلقايد تلمسان

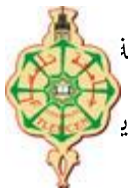

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: علوم مالية و محاسبية

تخصص :محاسبة و تدقيق

من طرف : .كحيلي محمد أمين

بعنوان:

دور مجلس الوطني للمحاسبة في تحسين الممارسات المحاسبية

نوقشت بتاريخ 2025/06/02 أمام لجنة المناقشة المكونة من :

السيد بن لدغم محمد	الدرجة استاذ محاظر	جامعة تلمسان	رئيسا
السيد سعيداني محمد	الدرجة أستاذ التعليم عالي	جامعة تلمسان	مشرفا
السيد طراوري محمد	الدرجة استاذ محاظر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

إلى والدني التي علمتني الصبر

إلى والدي الذي علمني حب العمل ونبذ الكسل.....

إلى كل شقيقاتي كل واحد باسمه

إلى كل أصدقائي وزملائي

إلى كل أساتذني في جميع الأطوار

إلى كل باحث وطالب علم.....

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر

الحمد لله الذي أعانني وأمدني بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل المتواضع ولا يسعني إلا أن استجد الله شكراً وحمداً على توفيقه لي، وأذكر لأهل الفضل كل

جميل وحسن صنيع.

ليس ثمة تعبير أقوى تأثيراً من كلمة شكر نقولها اعترافاً بالجميل ..... أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي سعيداني محمد على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى تعبه وغنائه

توجيهاته ولصالحه.

وأخيرا أشكر كل من ساعدني من قريب ومن بعيد على انجاز هذا العمل

الملخص

تهدف هذا المذكرة إلى التحول الاستراتيجي للنظام المحاسبي الجزائري، مع تحليل أداء المجلس الوطني للمحاسبة وتأثيره في تحديث الممارسات المحاسبية .باستخدام منهجية مقارنة شملت النماذج التونسية والمغربية والفرنسية، كشفت النتائج تقدمًا ملحوظًا منذ اعتماد النظام المحاسبي المالي(2010 (SCF) ، لكن مع استمرار تحديات مثل محدودية استقلالية المجلس، والفجوة بين المعايير المحلية والدولية، ونقص الكوادر المؤهلة .أبرزت المقارنات تفوق النموذج الفرنسي في التكامل الضريبي، ومرونة المغرب في التكيف مع البيئة المحلية .توصي الدراسة بتعزيز استقلالية المجلس، وبرامج تأهيل الكوادر، وشراكات أكاديمية-مهنية لتحقيق التوافق مع المعايير الدولية وأهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية :

المجلس الوطني للمحاسبة-الإصلاح المحاسبي – الحوكمة المالية – التوافق الدولي – الرقابة المحاسبية – التنمية الاقتصادية

This memorandum aims at the strategic transformation of the Algerian accounting system, analyzing the performance of the National Accounting Council (Conseil National de la Comptabilité) and its impact on modernizing accounting practices. Using a comparative methodology that included Tunisian, Moroccan, and French models, the results revealed significant progress since the adoption of the Financial Accounting System (SCF 2010). However, persistent challenges remain, such as the limited autonomy of the Council, the gap between local and international standards, and a shortage of qualified personnel. The comparisons highlighted the superiority of the French model in tax integration and Morocco's flexibility in adapting to the local environment. The study recommends enhancing the Council's autonomy, implementing personnel qualification programs, and fostering academic-professional partnerships to achieve alignment with international standards and Sustainable Development Goals (SDGs).

Key words: National Accounting Council- Accounting Reform-Financial Governance-International Conformity-Accounting Control- Economic Development

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
إهداء	.I
الشكر	.II
الملخص	.III
قائمة المحتويات	.IV
قائمة الأشكال و الجداول	.V
قائمة الإختصارات و الرموز	.VI
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر (النشأة، الهيكل، المهام) و الإصلاح المحاسبي في الجزائر.	06
مقدمة	07
المبحث الأول: نشأة و تطور المجلس الوطني للمحاسبة	07
المطلب أول: نشأة المجلس الوطني للمحاسبة	07
المطلب الثاني: تشكيلة وصلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة	10
المبحث الثاني: الإطار العام الحديث للمجلس الوطني للمحاسبة بعد إصلاحات سنة 2010	15
المطلب أول: المجلس الوطني للمحاسبة وفق المرسوم التنفيذي رقم 11-24	15
المطلب الثاني: تشكيلة وسير المجلس الوطني للمحاسبة وفق المرسوم التنفيذي 11-24	17
المطلب الثالث: مهام وصلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة وفق المرسوم التنفيذي 11-24	25
المبحث الثالث: اصلاح المحاسبي في الجزائر و دوره في تحسين الممارسات المحاسبية	30
المطلب أول: مفهوم الممارسات المحاسبية و تطوراتها	30
المطلب الثاني: إصلاحات المحاسبية التي قام بها المجلس الوطني للمحاسبة	35

المطلب الثالث: أسباب الإصلاح المحاسبي في الجزائر	41
خاتمة	43
الفصل الثاني : دراسات السابقة	44
مقدمة	45
المبحث الأول: دراسات عربية و أجنبية	45
المطلب أول: دراسات عربية	45
المطلب الثاني: دراسات أجنبية	50
المبحث الثاني: مقارنة الدراسات السابقة	52
المبحث الثالث: أوجه التشابه و اختلاف	56
المطلب الأول: أوجه التشابه	56
المطلب الثاني :أوجه الاختلاف	56
خاتمة	57
الفصل الثالث : دراسة مقارنة مع تجارب دولية وتحليل نتائج الاستبيان الميداني.	59
مقدمة	60
المبحث الأول: سلطة معايير المحاسبة الفرنسية (ANC)	60
المطلب أول: النشأة والتطور التاريخي	60
المطلب الثاني: هيكلة ومهام السلطة الجديدة (ANC)	62
المطلب الثالث: مقارنة بين المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر وهيئة معايير المحاسبة الفرنسية	65
المبحث الثاني: المجلس الوطني للمحاسبة في تونس و المغرب	67
المطلب أول: المجلس الوطني للمحاسبة في تونس	67
المطلب الثاني: المجلس الوطني للمحاسبة في المغرب	73
المطلب الثالث: الفرق بين المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري و نظيرتيه في تونس و المغرب	77
المبحث الثالث: تحليل نتائج استبيان	79
المطلب أول: عرض استبيان	79
المطلب الثاني: تحليل النتائج	83

خاتمة	100
الخاتمة العامة	101
المراجع	105
الملاحق	110
الفهرس	119

قائمة الجداول

الجدول رقم (1-1)	جدول المقرانة بين المجلس الأعلى و المجلس الوطني للمحاسبة
الجدول رقم (2-1)	توزيع الأعضاء حسب الفئات المهنية و الوظيفية
الجدول(2-1)	دراسة مقارنة بين الدراسات السابقة
الجدول (3-1)	مقارنة بين المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري وسلطة المعايير الفرنسية
الجدول رقم (3-2)	مقارنة بين المجلس الوطني للمحاسبة و نظيرته في تونس و المغرب
الجدول رقم(3-3)	يوضح الاحصائيات الخاصة باستمارة استبيان
الجدول رقم(3-4)	توزيع افراد العينة تبعا للمؤهل المهني
الجدول رقم (3-5)	توزيع افراد العينة تبعا للخبرة المهنية
الجدول رقم (3-6)	توزيع افراد العينة تبعا للقطاع العملي
الجدول رقم (3-7)	توزيع افراد العينة تبعا للمؤهل العلمي
الجدول رقم(3-8)	مقياس ليكرت الخماسي
الجدول رقم (3-9)	تقييم العينة لأداء المجلس

قائمة الأشكال

الشكل رقم (3-1)	توزيع العينة على حسب المهنة
الشكل رقم (3-2)	توزيع على حسب الخبرة
الشكل رقم (3-3)	توزيع عينة حسب القطاع
الشكل رقم (3-4)	توزيع عينة حسب الشهادة
شكل رقم (3-5)	تفسيرات المستجوبين لسؤال ألاول
الشكل رقم (3-6)	تفسيرات المستجوبين لسؤال الثاني
الشكل رقم (3-7)	تفسيرات المستجوبين لسؤال الثالث
الشكل رقم(3-8)	تفسيرات المستجوبين لسؤال الأول
الشكل رقم(3-9)	تفسيرات المستجوبين لسؤال الثاني
الشكل رقم(3-10)	تفسيرات المستجوبين لسؤال الثالث
الشكل رقم(3-11)	تفسيرات المستجوبين لسؤال الرابع
الشكل رقم(3-12)	تفسيرات المستجوبين لسؤال الخامس
الشكل رقم(3-13)	تفسيرات المستجوبين لسؤال السادس
الشكل رقم(3-14)	تفسيرات المستجوبين لسؤال السابع
الشكل رقم(3-15)	تفسيرات المستجوبين لسؤال الثامن
الشكل رقم(3-16)	تفسيرات المستجوبين لسؤال التاسع
الشكل رقم(3-17)	تفسيرات المستجوبين لسؤال العاشر
الشكل رقم(3-18)	تفسيرات المستجوبين لسؤال الأحدى عشر

قائمة إختصارات و الرموز

النظام المحاسبي المالي (SCF)

معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS)،

CSTC المجلس الأعلى للتقنيات المحاسبية

المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين (ONECCA).

المخطط المحاسبي العام PCG

المخطط الوطني المحاسبي PCN

منظمة التجارة العالمية (WTO)

المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS).

الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

IASB

وIFAC

سلطة معايير المحاسبة الفرنسية (ANC)

المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)

لجنة التنظيم المحاسبي (CRC)

سلطة المعايير المحاسبية الفرنسية (ANC)

SPSS

المقدمة العامة

تمهيد:

في ظل التحوّلات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتزايد الاعتماد على المعايير الدولية في المجال المحاسبي، أصبح تحديث الأنظمة المحاسبية الوطنية ضرورة حتمية لضمان الشفافية المالية وتعزيز جاذبية الاستثمارات. وتعد الجزائر واحدة من الدول التي سعت جاهدة إلى مواكبة هذه المتغيرات عبر سلسلة من الإصلاحات الهيكلية، كان أبرزها تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق معايير المحاسبة الدولية(IFRS/IAS) ، وذلك في إطار مساعيها للاندماج في المنظومة المالية العالمية.

يأتي المجلس الوطني للمحاسبة في صلب هذه الإصلاحات كجهة رقابية واستشارية مسؤولة عن تنظيم المهنة وضبط المعايير المحاسبية. ومع ذلك، فإن عملية التحول هذه لم تخلُ من التحديات، حيث واجهت الجزائر عقبات متعددة، تتراوح بين القيود الهيكلية ونقص الكفاءات، وصولاً إلى التعقيدات التشريعية وعدم مواكبة بعض المؤسسات لهذه المتغيرات. كل هذه العوامل أثارت تساؤلات حول مدى فعالية المجلس الوطني للمحاسبة في قيادة عملية الإصلاح، وقدرته على تحقيق التكامل بين المتطلبات المحلية والمعايير الدولية، في هذا السياق، تبرز الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل التالي :**إلى أي درجة نجح المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر في تطوير الممارسات المحاسبية ومواكبة المعايير الدولية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي(SCF) ؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل المحوري مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الأدوار والوظائف التي يضطلع بها المجلس الوطني للمحاسبة في ظل الإصلاحات الأخيرة؟
2. ما هي أبرز التحديات التي تعترض تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟
3. كيف يمكن تقييم أداء المجلس في تعزيز الشفافية المالية ومواءمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية؟

4. ما هي الدروس المستفادة من التجارب المقارنة (فرنسا، تونس، المغرب) في هذا المجال؟

فرضيات البحث

انطلاقاً من هذه الإشكالية، تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

1. يواجه المجلس الوطني للمحاسبة تحديات مؤسسية وتشريعية تعيق تفعيل دوره بالشكل الأمثل.
2. هناك فجوة بين الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي وتطبيقه العملي في المؤسسات الجزائرية.
3. تعزيز استقلالية المجلس وتبني آليات رقابية حديثة يمكن أن يسهم في رفع كفاءة النظام المحاسبي.

أسباب إختيار الموضوع:

من أسباب إختيار الموضوع هو تناسبه مع المجال الدراسي و يمنحك نظرة حول المجال المحاسبي في الجزائر و معرفة الصعوبات التي قد تواجه المحاسب في الجزائر ، إكتساب نظرة حول المجتمع المحاسبي في الجزائر و تهيئة للمجال العملي في المستقبل

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- تحليل التطور التاريخي لدور المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر وهيكليته الحالية.
- تقييم مدى فعالية الإصلاحات المحاسبية في تحقيق التوافق مع المعايير الدولية.
- تحديد معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية.

- استخلاص الدروس من التجارب الدولية الناجحة في مجال الإصلاح المحاسبي.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز دور المجلس وتحسين الممارسات المحاسبية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب:

- **أكاديمياً** :تُسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالإصلاحات المحاسبية في الدول النامية، وخاصة في ظل ندرة الدراسات التي تتناول تجربة الجزائر بشكل متعمق.
- **مهنياً** :تقدم تحليلاً عملياً لواقع الممارسات المحاسبية، مما يفيد المهنيين وصناع القرار في تطوير آليات العمل.
- **اقتصادياً** :تسلط الضوء على دور النظام المحاسبي في تعزيز الشفافية وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- **مقارناً** :توفر رؤية شاملة من خلال المقارنة مع تجارب دولية رائدة في هذا المجال.

المنهجية

اعتمدت الدراسة على منهجية متكاملة تجمع بين:

- **التحليل النظري** :من خلال مراجعة الأدبيات والوثائق الرسمية المتعلقة بالإصلاحات المحاسبية في الجزائر.
- **الدراسة الميدانية** :عبر تصميم استبيان موجّه إلى عينة من المهنيين والأكاديميين لتقييم أداء المجلس الوطني للمحاسبة.
- **المقارنة المرجعية** :بمقارنة تجربة الجزائر مع نظيراتها في فرنسا وتونس والمغرب، للاستفادة من أفضل الممارسات.

حدود الدراسة

التزمت الدراسة بالحدود التالية:

- **الحدود الموضوعية** :التركيز على دور المجلس الوطني للمحاسبة دون الخوض في الجوانب الضريبية أو تدقيق الحسابات.
- **الحدود المكانية** :تغطية التجربة الجزائرية مع إجراء مقارنات مختارة مع دول أخرى.
- **الحدود الزمنية** :تغطية الفترة من 1996 (تاريخ إنشاء المجلس) حتى عام 2025.

هيكلية البحث

تم تنظيم البحث في ثلاثة فصول متكاملة:

1. **الفصل الأول** :الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر (النشأة، الهيكل، المهام) و الإصلاح المحاسبي في الجزائر.
2. **الفصل الثاني**.:دراسات سابقة
3. **الفصل الثالث** :دراسة مقارنة مع تجارب دولية وتحليل نتائج الاستبيان الميداني.

الفصل الأول

مقدمة:

يشهد العالم تحولات اقتصادية وتقنية متسارعة تفرض على الدول تحديث أنظمتها المحاسبية لمواكبة المتطلبات العالمية. في هذا السياق، تمثل تجربة الجزائر في إصلاح نظامها المحاسبي نموذجًا للتحول من النظام التقليدي إلى نظام متكامل يتوافق مع المعايير الدولية. يهدف هذا الفصل إلى تحليل تطور النظام المحاسبي في الجزائر، بدءًا من النشأة التاريخية للمجلس الوطني للمحاسبة، مرورًا بالإصلاحات التشريعية والمؤسسية، ووصولًا إلى تبني النظام المحاسبي المالي (SCF)وفق معايير المحاسبة الدولية .(IFRS/IAS) كما يتناول الفصل التحديات التي واجهت هذا التحول، وأهميته في تعزيز الشفافية المالية وجذب الاستثمارات. من خلال هذا التحليل، نسعى إلى تقديم رؤية شاملة عن مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر ودورها في تحسين الممارسات المحاسبية.

المبحث الأول: نشأة و تطور المجلس الوطني للمحاسبة

المطلب الأول: نشأة المجلس الوطني للمحاسبة

قبل التطرق لنشأة أول مجلس وطني للمحاسبة في الجزائر سنة 1996، نتطرق لعرض الهيئات السابقة التي كانت تؤطر وتنظم مهنة المحاسبة في الجزائر والتي تتمثل فيما يلي:

الهيئة الأولى: المجلس الأعلى للمحاسبة

تم تأسيس المجلس الأعلى للمحاسبة تحت وصاية وزارة المالية للإشراف على مهنة المحاسبة بموجب الأمر رقم 71-82 الصادر في 29 ديسمبر 1971، والذي أوكلت له مهمتان أساسيتان[1]:

[1] القرار رقم 71-82الؤرخ في 29 ديسمبر 1971 ،المتضمن تنظيم مهنة المحاسب و الخبير المحاسبي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 107، الصادرة في 30 ديسمبر 1971

1. تنظيم مهنة المحاسبة والخبير المحاسبي في الجزائر

2. إنشاء مخطط محاسبي وطني يحل محل المخطط العام الفرنسي لسنة 1957

تشكيلة المجلس الأعلى للمحاسبة

يضم المجلس الأعلى للمحاسبة 18 عضواً لهم علاقة بمجال المهنة يعينون بموجب قرار وزير المالية، وهم موزعين كالتالي[1]:

- مدير الضرائب، مدير الخزينة والقرض، مدير المعهد التكنولوجي المالي والحسابي
- ممثل عن كل من: وزير العدل، وزير الفلاحة، وزير التجارة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وزير التعليم الابتدائي والثانوي
- ممثل كاتب الدولة للتخطيط
- مدير المدرسة العليا للتجارة ومدير الشركة الوطنية للمحاسبة
- ثلاثة خبراء محاسبين مرخصين ومحاسبين مرخصان
- أستاذ من كليات الحقوق والعلوم الاقتصادية بالجزائر ووهران وقسنطينة

لجان المجلس

[1] القرار رقم 71-82، مرجع سبق ذكره، ص؛ 1852

كما للمجلس ثلاث لجان[1] وهي:

1. لجنة الاعتماد والانضباط
2. لجنة التكوين
3. لجنة التقييس (وضع المعايير)

تطور المجلس

خلال الثمانينات من القرن العشرين تم تغيير تسمية المجلس الأعلى للمحاسبة ليصبح "المجلس الأعلى للتقنيات المحاسبية(Conseil national supérieure de la technique comptable - CSTC) "، حيث قام بإصدار أربع مخططات قطاعية[2]:

- مخطط محاسبي خاص بالقطاع الفلاحي سنة 1987
- مخطط محاسبي لقطاع التامينات سنة 1987
- مخطط محاسبي للأشغال العمومية سنة 1988
- مخطط محاسبي خاص بقطاع السياحة سنة 1989

[1] **رزقي، إسماعيل** .(2010)*أعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة عمومية اقتصادية* [أطروحة ماجستير]. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3. الجزائر، 2010/2009 ص. 83.

[2] سحنون بونعجة ، بوفليح نبيل . متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال،المجلد 5، العدد(1)، ص ص. 119-120.

الهيئة الثانية: المجلس الوطني للمحاسبة

تم إلغاء المجلس الأعلى للمحاسبة بموجب القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. وحسب المادة رقم 05 تم إنشاء المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.(ONECCA)

وبعد خمس سنوات من إلغاء المجلس الأعلى للمحاسبة، تم إنشاء مجلس وطني للمحاسبة وفق المرسوم التنفيذي رقم 96-318، حيث وضع تحت سلطة وزير المالية. ويعرف هذا المجلس بأنه جهاز استشاري ذو طابع وزاري مشترك ومهني يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها[1].

المطلب الثاني: تشكيلة وصلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة

أولاً: تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة

تم تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وفقاً للمادة رقم 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96-318، حيث يتكون من[2]:

- رئيس المجلس (وزير المالية أو ممثله)
- ممثل عن وزير المكلف بالمالية

[1] القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، الصادرة في 01 ماي 1991.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 31896 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 المتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، الصادرة في 29 سبتمبر 1996، ص: 19

- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي
- ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني
- ممثل الوزير المكلف بالتجارة
- ممثل الوزير المكلف بالإحصائيات
- ممثل الوزير المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي
- ممثل عن المفتشية العامة للمالية
- ممثل عن الغرفة الوطنية للزراعة
- ممثل عن الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة
- ممثل عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
- ممثل عن بنك الجزائر
- ممثل عن الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية
- ممثل عن جمعية شركات التأمين
- ممثلين (2) عن الشركات القابضة العمومية
- ستة (6) ممثلين للمهنة يعينهم مجلس النقابة الوطنية من بين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

- أستاذين (2) لهما رتبة أستاذ مساعد على الأقل في مجال المحاسبة والمالية يعينهما الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي

ثانياً: سير المجلس الوطني للمحاسبة

نصت المادة رقم 08 من المرسوم التنفيذي رقم 96-318 على أن يعين أعضاء المجلس بقرار من الوزير المكلف بالمالية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. كما يزود المجلس بأمانة عامة إدارية وتقنية توضع تحت سلطة رئيس المجلس ويسيرها أمين عام بمساعدة ثلاثة رؤساء دراسات[1].

أما بالنسبة للاعتمادات الضرورية لسير المجلس، فتخصص لها ميزانية الوزير المكلف بالمالية حسب المادة رقم 09، وتشمل[2]:

- مصاريف طباعة آراء المجلس ودراساته وتقاريره ونشرها
- مصاريف اقتناء الوثائق التي تفيد أشغال المجلس
- التعويضات التي تمنح لأعضاء المجلس والخبراء

ثالثاً: مهام المجلس الوطني للمحاسبة

يساهم المجلس الوطني للمحاسبة في إطار صلاحياته حسب المادة رقم 03 من المرسوم التنفيذي رقم 96-318 بالمهام التالية[3]:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 31896، مرجع سبق ذكره، ص: 19
[2] المرسوم التنفيذي رقم 31896، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-19
[3] المرسوم التنفيذي رقم 31896، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-18

- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة
- إنجاز الدراسات والتحاليل في مجال التنمية واستخدام الأدوات والطرق المحاسبية
- اقتراح التدابير الرامية إلى ضبط المقاييس المحاسبية
- فحص وإبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية المتعلقة بالمحاسبة
- المشاركة في تطوير أنظمة التكوين وبرامجه
- متابعة تطور المناهج والتنظيمات المحاسبية على الصعيد الدولي
- تنظيم التظاهرات واللقاءات ذات الطابع التقني

الفرع الثالث: الفرق بين المجلس الأعلى للمحاسبة والمجلس الوطني للمحاسبة

لتوضيح الفروق الجوهرية بين المجلس الأعلى للمحاسبة والمجلس الوطني للمحاسبة، نعرض الجدول التالي الذي يقارن بين الهيئتين في عدة محاور أساسية. هذه المقارنة تهدف إلى إبراز التطور الذي شهده التنظيم المحاسبي في الجزائر

سيساعد هذا الجدول في فهم طبيعة التحول الذي حدث في النظام المحاسبي الجزائري، والأسباب الكامنة وراء استبدال المجلس الأعلى للمحاسبة بالمجلس الوطني للمحاسبة.

الجدول رقم (1-1) جدول المقرانة بين المجلس الأعلى و المجلس الوطني للمحاسبة

مجال المقارنة	المجلس الأعلى للمحاسبة	المجلس الوطني للمحاسبة
التعريف	جهاز استشاري تحت وصاية وزارة المالية	جهاز استشاري تحت وصاية وزارة المالية
التشكيلة	18عضواً	23عضواً
اللجان	ثلاث لجان (الاعتماد، التكوين، التقييس)	لا يوجد لديه لجان
المهام	الإشراف على المهنة وإعداد المخططات المحاسبية	التنسيق وضبط المعايير المحاسبية
التمويل	من ميزانية وزارة المالية	من ميزانية وزارة المالية

المصدر من اعداد الطالب

يتبين من الجدول أن كلا المجلسين يتمتعان بصبغة استشارية ويخضعان لوزارة المالية، مع اختلاف في التشكيلة والمهام. حيث تميز المجلس الأعلى للمحاسبة بوجود لجان متخصصة وتركيزه على الجوانب التنظيمية للمهنة، بينما اتسعت تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتركزت مهامه على الجوانب التنسيقية والتقنية.

المبحث الثاني :الإطار العام الحديث للمجلس الوطني للمحاسبة بعد إصلاحات سنة 2010

شهدت الجزائر إصلاحات محاسبية كبرى سنة 2010 تمثلت في اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد(SCF) ، حيث لم تقتصر هذه الإصلاحات على استبدال النظام المحاسبي فقط، بل شملت تحديث المنظومة المحاسبية ككل. وقد تضمنت هذه الإصلاحات حل المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين (ONECCA)وسحب جميع صلاحياتها، لإنشاء إطار حديث للمجلس الوطني للمحاسبة، مما أدى إلى انتقال المهنة من التنظيم الذاتي إلى التنظيم الحكومي.

المطلب الأول: المجلس الوطني للمحاسبة وفق المرسوم التنفيذي رقم 11-24

عرفت الفترة من 1991 إلى غاية 2011 الكثير من الاضطرابات على مستوى المهنة مما أدى إلى وضع حد للطابع الحر لممارسة المهنة وإعادة إخضاعها لوزارة المالية ولهذا تم حل المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وفق محضر حل رقم 01 الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 27 جانفي 2011[1] .

قامت الحكومة الجزائرية بإصلاح مهنة المحاسبة سنة 2010 نظرا لوجود الكثير من المشاكل التي تواجه المهنة والناتجة أساسا على مجموعة من الأسباب التالية[2]:

النقص في التدريب المهني: عدم وجود معهد متخصص لتنظيم الندوات والدورات التدريبية لرفع كفاءة المدققين.

[1] بلقاضي بلقاسم، دويدي خديجة هاجر محاضرات في تنظيم مهنة الحاسبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020 ص ؛ 49

[2] سليمة بن نعمة، أمين مخفي واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والتدقيق في الجزائر (دراسة مقارنة بين القانون 91-08 والقانون (10-01)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 02، ص ص 157-158

ضعف نظام الرقابة الداخلية: في المؤسسات الخاضعة للتدقيق.

عدم ملائمة أتعاب التدقيق: مع حجم العمل والمسؤوليات الملقاة على عاتق المهنيين.

التخلف التكنولوجي: عدم مواكبة بعض أعضاء المهنة للتطورات في استخدام الحاسوب ونظم المعلومات.

التنافس غير الشريف: بين الممارسين بسبب عدم ملائمة الأتعاب مع حجم العمل.

غياب المعايير الموحدة: عدم وجود معايير تدقيق متعارف عليها تناسب الواقع الجزائري.

ضعف دور النقابات المهنية: في تطوير كفاءة الأعضاء وتعزيز روح التعاون بينهم.

ضعف التأهيل المهني: غياب سياسة تكوين فعالة تعد المحاسبين للعمل وفق المعايير الدولية.

الضغوط التنافسية: دخول مكاتب خبرة محاسبية عالمية إلى السوق الجزائري، مما يشكل تحدياً للمحاسبين المحليين.

عدم استجابة التنظيم المهني: قصور المنظمة المهنية في أداء مهامها وغيابها عن المشاركة الفاعلة في عملية الإصلاح.

الإطار القانوني الجديد

صدر القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، والذي نص على إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة تحت سلطة وزير المالية، حيث يتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية. كما تم إنشاء ثلاث منظمات مهنية وفقاً للمادة 14 من هذا القانون، تتمتع كل منها بالشخصية المعنوية وتجمع بين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة المهن المحاسبية[1].

[1] القانون رقم 10-101 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 11 جوان 2010، العدد 42، ص 04:

لجان المجلس الوطني للمحاسبة

يتكون المجلس من خمس لجان متساوية الأعضاء، وهي:

لجنة الاعتماد

لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية

لجنة التكوين

لجنة الانضباط والتحكيم

لجنة مراقبة النوعية

تتلقى هذه اللجان مكافآت مالية قدرها 10,000 دينار جزائري عن كل اجتماع، وفقاً للمادة رقم 03 من القرار المنظم للمكافآت[1].

المطلب الثاني: تشكيلة وسير المجلس الوطني للمحاسبة وفق المرسوم التنفيذي 11-24

وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011، يتشكل المجلس الوطني للمحاسبة برئاسة الوزير المكلف بالمالية أو ممثله، وفق الهيكل التفصيلي التالي[2]:

أولاً: الأعضاء الحكوميون والمؤسساتيون

[1] قرار مؤرخ في 03 ماي 2012، يحدد المبلغ المكافأة الممنوحة لأعضاء المجلس الوطني للمحاسبة واللجان ومجموعات العمل والمستشارين الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 45 الصادرة في 01 أوت 2012

[2] المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011، المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 02 فيفري 2011، العدد 07، ص: 04

1. ممثلو الوزارات:

- وزير الطاقة
- وزير الإحصاء
- وزير التربية الوطنية
- وزير التجارة
- وزير التعليم العالي
- وزير التكوين المهني
- وزير الصناعة

2. الممثلون الرسميون للهيئات المالية:

- رئيس المفتشية العامة للمالية
- المدير العام للضرائب
- المدير المكلف بالتقييس المحاسبي بوزارة المالية
- ممثل برتبة مدير عن بنك الجزائر
- ممثل برتبة مدير عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة
- ممثل برتبة مدير عن مجلس المحاسبة

ثانياً: الأعضاء المهنيون المنتخبون

يتم انتخاب الأعضاء التاليين من المنظمات المهنية الرئيسية:

1. ثلاثة (3) أعضاء عن المصف الوطني للخبراء المحاسبين.
2. ثلاثة (3) أعضاء عن الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
3. ثلاثة (3) أعضاء عن المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

ثالثاً: الأعضاء ذوو الكفاءة

- ثلاثة (3) أشخاص يُختارون بناءً على كفاءتهم في مجالي المحاسبة والمالية، ويعينهم الوزير المكلف بالمالية.
- شروط التعيين:
  - يجب أن يتمتع ممثلو الوزارات برتبة مدير على الأقل في الإدارة المركزية.
  - يُشترط في الأعضاء ذوي الكفاءة خبرة لا تقل عن 10 سنوات في المجال المالي أو المحاسبي.

التوزيع الوظيفي والمهني للأعضاء

يوضح الجدول التالي توزيع الأعضاء حسب الفئات المهنية والوظيفية:

الجدول رقم (2-1) توزيع الأعضاء حسب الفئات المهنية و الوظيفية

الفئة	تمثيل إداري	هيئات حكومية	جمعيات مهنية	أشخاص ذوو كفاءة	المجموع
عدد الأعضاء	14 عضواً	3 أعضاء	9 أعضاء	3 أعضاء	26 عضواً
النسبة المئوية	%54	%11.5	%35	%11.5	%100

المصدر: غنية بن حركو، "تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر"، جامعة خنشلة، 2019/2020، ص 58.

ملاحظات تحليلية على التشكيلة[1]:

1. اختلال التوازن بين الإدارة والمهنيين:
   - مع إضافة الرئيس (موظف إداري)، يصبح عدد الممثلين الإداريين 14عضواً مقابل 12عضواً مهنياً.
   - عند احتساب الأعضاء ذوي الكفاءة (3 أعضاء) الذين يُعيّنهم الوزير، يصبح التمثيل الإداري 16 عضواً مقابل 9أعضاء مهنيين فقط.
2. غياب تمثيل القطاع الخاص:
   - لا يوجد ممثلون عن المؤسسات الاقتصادية الخاصة، رغم نموها وتأثيرها في الاقتصاد الوطني.

[1] غنية بن حركو، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

- يُعتبر هذا إغفالًا ملحوظًا في ظل الانفتاح الاقتصادي الحالي.

آلية تعيين الأعضاء وتجديد التشكيلة

1. مدة العضوية:
   - تُحدد بـــ 6سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
2. تجديد التشكيلة:
   - يتم تجديد ثلث الأعضاء كل سنتين (ما يعادل 8-9 أعضاء).
3. استخلاف الأعضاء:
   - في حال انقطاع عضو عن المشاركة، يُستخلف بعضو جديد يُعيّن بنفس الآلية حتى نهاية المدة.

انتقادات للتشكيلة الحالية

1. عدم وضوح معايير اختيار الأعضاء ذوي الكفاءة:
   - لم يُحدد القانون مجال عملهم، على عكس التشكيل السابق الذي اشترط تعيين أساتذة جامعيين متخصصين.
2. هيمنة التمثيل الحكومي:
   - تُضعف هذه الهيمنة استقلالية المجلس وتحد من مشاركة المهنيين في صنع القرار.
3. الحاجة إلى تمثيل القطاع الخاص:

- يُوصى بإضافة ممثلين عن الغرف التجارية أو الشركات الكبرى لتعزيز التوازن.

ثانياً: سير المجلس

يُحدد سير عمل المجلس الوطني للمحاسبة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-24 عبر الهيكل التنظيمي والآليات التالية:

1. الأمانة العامة (المادة 05)

تُعد الأمانة العامة الذراع التنفيذي للمجلس، وتتكون من[1]:

- أمين عام :يُشرف على الإدارة اليومية، ويتولى تنسيق العمل بين الفروع.
- 4مديري دراسات :مسؤولون عن الإشراف على المشاريع البحثية والدراسات الفنية المتخصصة.
- 8رؤساء دراسات :يُنفذون المهام التفصيلية، مثل إعداد التقارير ومتابعة التوصيات.

2. مهام رئيس المجلس (المادة 07)

يضطلع رئيس المجلس بالمهام الاستراتيجية التالية[2]:

- التمثيل الخارجي:
  - تمثيل المجلس في المحافل الوطنية)كوزارة المالية والهيئات التشريعية.(

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-24 مرجع سبق ذكره، ص 05

[2] المرسوم التنفيذي رقم 11-24 مرجع سبق ذكره، ص 05

- تمثيله في المحافل الدولية)مثل منظمات المعايير المحاسبية العالمية.(

- الإشراف الفني:

- قيادة الفرق البحثية لإعداد الدراسات المتعلقة بـــ تطوير المعايير المحاسبية.

- المصادقة على الخطط السنوية للبحوث والمشاريع التنموية.

.3مهام الأمين العام (المادة 08)

يُعتبر الأمين العام حلقة الوصل بين الهيئات التنفيذية والمجلس، وتشمل مهامه[1]:

- التنفيذ الإداري:

- تنفيذ قرارات الجمعية العامة والمجلس بكفاءة.

- إدارة ملفات الاعتماد)تسجيل/شطب الأسماء في السجلات المهنية.(

- التنسيق الداخلي:

- تنسيق عمل اللجان الخمس (الاعتماد، التقييس، التكوين، الانضباط، النوعية).

- ضمان التكامل بين مخرجات اللجان والأهداف الاستراتيجية.

- الإعداد للاجتماعات:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-24 مرجع سبق ذكره، ص 05

- تحضير جدول أعمال الاجتماعات وتوزيع الوثائق المطلوبة مسبقاً.
- متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماعات.

.4الاعتمادات المالية (المادة 24)

تُغطى النفقات التشغيلية للمجلس عبر البنود التالية[1]:

- المصاريف التشغيلية الأساسية:
  - تكاليف عقد الاجتماعات الدورية)تأمين القاعات، المعدات التقنية.(
  - طباعة الوثائق الرسمية مثل التقارير السنوية والمجلات المتخصصة.
- المكافآت والتعويضات:
  - مكافآت الأعضاء المشاركين في اللجان والمشاريع الخاصة.
  - تعويضات الخبراء الخارجيين الذين يُساهمون في الدراسات.
- النفقات الطارئة:
  - تكاليف المشاركة في المؤتمرات الدولية أو شراء المراجع العلمية.

4. آلية عقد الاجتماعات (المادة 15)

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-24، مرجع سبق ذكره، ص : 07.

يتلخص في[1] :

- الاجتماعات الدورية:
  - يعقد المجلس اجتماعين رسميين سنوياً على الأقل.
  - تُرسل الدعوات عبر قنوات اتصال رسمية (بريد إلكتروني/خطابات موثقة).
- النصاب القانوني:
  - يشترط حضور أغلبية الأعضاء (1 + 50%)لاتخاذ القرارات العادية.
  - تتطلب القرارات المصيرية (كإقرار المعايير) حضور ثلثي الأعضاء.
- محاضر الاجتماعات:
  - تُوثَّق القرارات والتوصيات في محاضر رسمية تُرسل لوزارة المالية للاعتماد.

الهدف الاستراتيجي من هذا ضمان الكفاءة الإدارية والشفافية المالية، مع تعزيز التوافق بين الممارسات المحلية والمعايير الدولية، مما يسهم في رفع جودة الخدمات المحاسبية في الجزائر.

المطلب الثالث: مهام وصلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة وفق المرسوم التنفيذي 11-24

تم تكليف المجلس الوطني للمحاسبة الحديث بمهام جديدة مختلفة عن السابقة ، مما وسع من صلاحيته بإحداث خمسة لجان متساوية الأعضاء تتكامل مهامها مع المهام التي كلف بها .

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-24، مرجع سبق ذكره، ص : 07.

أولاً: المهام الرئيسية

تتلخص المهام المجلس الوطني للمحاسبة في ثلاث مهام تتلخص فيما يلي[1] :

مهام الاعتماد:

استقبال طلبات الاعتماد والتسجيل في الجداول المهنية.

تقييم صلاحيات المترشحين.

نشر قوائم المهنيين المعتمدين.

دراسة الشكاوى التأديبية.

مهام التقييس المحاسبي:

جمع المعلومات والوثائق المحاسبية.

إجراء الدراسات لتحسين الأدوات المحاسبية.

اقتراح إجراءات لضبط المعايير المحاسبية.

متابعة التطورات المحاسبية الدولية.

مهام تنظيم المهن المحاسبية:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-24 مرجع سبق ذكره، ص ص : 05-06

المساهمة في تطوير التكوين المهني.

تنظيم الورشات والملتقيات.

إعداد الأدوات البيداغوجية للمهنيين.

ثانياً: صلاحيات اللجان

تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة خمسة لجان متساوية الأعضاء كلفت ببعض الأدوار[1] :

1. لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية: تستمد هذه اللجنة أهميتها من اجتهادها لتقديم مشاريع آراء حول الأحكام المحاسبية الوطنية المطبقة في المجال المحاسبي سواء بالنسبة للأشخاص الطبيعية أو المعنوية إلى جانب دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وإبداء الآراء بشأنها[2]، حيث يتمثل دورها حسب المادة رقم 18 فيما يلي :

- وضع طرق العمل الخاصة بالتطبيقات المحاسبية وممارسات العناية المهنية.
- إعداد مشاريع آراء حول الأحكام المحاسبية الوطنية المُطبَّقة على الأشخاص (الطبيعيين أو المعنويين) الملزمين بمسك المحاسبة.
- اقتراح إجراءات تهدف إلى توحيد وتقييس الممارسات المحاسبية.
- دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة، وإبداء الرأي فيها، وتقديم التوصيات اللازمة.
- تنسيق وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف مجالات المحاسبة.
- إعداد مشاريع آراء حول المعايير المحاسبية الدولية بالتنسيق مع المنظمات المختصة والهيئات المعنية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-24 مرجع سبق ذكره، ص ص : 06-07(

[2] ضريفي نادية هريش سهام تطور النظام القانوني للمهن المحاسبة في الجزائر المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 03 العدد: 05، 2019، ص: 70

.2لجنة الاعتماد: تعد أكثر لجنة يتعامل معها المواطن الراغب في الالتحاق بإحدى المهن المحاسبية الثلاث نظرا لتسييرها ومعالجتها لملفات الاعتماد[1]، فيتمثل دورها حسب المادة رقم 19 فيما يلي :

- وضع آليات عمل معالجة ملفات الاعتماد.
- تحديد معايير وشروط الانضمام إلى مهن: (الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد).
- إدارة طلبات الاعتماد ومتابعة إجراءاتها.
- تحديث ونشر قائمة المهنيين المعتمدين بشكل دوري.

.3لجنة التكوين: تهتم لجنة التكوين حسب القانون 10-01) بتنظيم التحاق المتربصين ومتابعة تكويناتهم وتربصاتهم[2]، يتمثل دور هذه الجنة حسب المادة رقم 20 فيما يلي:

- وضع منهجيات العمل في مجال التكوين المهني.
- دراسة ملفات الترشح للتربصات (التدريبات) والمشاركة في البرامج.
- متابعة سير التربصات وتقييم أداء المتربصين.
- توجيه المتربصين إلى المكاتب المحاسبية المعتمدة للتدريب العملي.
- إصدار شهادات إنهاء التربص بعد استكمال المتطلبات.

[1] ضريفي نادية هريش سهام، مرجع سبق ذكره، ص: 71

[2] خليفاتي جمال سلسلة محاضرات في مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 2022/2023، ص: 78

- تصميم برامج تكوينية متخصصة في المعايير المحاسبية.

.4لجنة الانضباط والتحكيم: هي لجنة تأديبية تنظر في قضايا مخالفة النظام أو الخروج عن القواعد كما تعمل على إصدار حكم في خلاف ما والفصل فيه، كما تهتم بضبط سير المهن المحاسبية والتحكيم في المسائل المتعلقة بمسؤليات كل من الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وما يترتب عنها من عقوبات[1] ، حيث يتمثل دورها حسب المادة رقم 21 فيما يلي:

- وضع آليات العمل في مجالات: (الانضباط، التحكيم، المصالحة).
- فحص الملفات التأديبية الناتجة عن مخالفات مهنية أو أخلاقية أو تقنية من قبل الأعضاء.
- إعداد مشاريع قرارات تأديبية أو تحكيمية بناءً على نتائج التحقيقات.
- ضمان متابعة احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات المهنية.

.5لجنة مراقبة النوعية: تشكل جودة ونوعية الأشغال المحاسبية وسيلة أساسية تسمح للمهنة بالاستجابة لتطورات محيطها ومن هذا المنظور أصبح التكوين المستمر ورقابة النوعية وسيلة لترقية التواصل وأداة لنقل المعارف وكذا ترقية مستوى الخدمات، وقد ركز القانون رقم 10-01 على كل ما يتعلق بطرق العمل في مجال نوعية الخدمات ونوعية التدقيق الموكلة لمهنيي المحاسبة[2]، ومنه يتمثل دور لجنة مراقبة النوعية حسب المادة رقم 22 فيما يلي:

- وضع معايير وآليات عمل لضمان جودة الخدمات المحاسبية.

[1] خليفاتي جمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 80 81

[2] ضريفي نادية هريش سهام، مرجع سبق ذكره، ص: 73

- إبداء الآراء والاقتراحات حول مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بجودة الخدمات.
- مراقبة جودة التدقيق الموكّل لمهنيي المحاسبة.
- إعداد معايير تنظيم المكاتب وتسييرها (الهيكلة، الإدارة، الجودة).
- اختيار المراقبين من بين المهنيين لضمان مهام مراقبة النوعية.
- تنظيم ملتقيات حول:
  - النوعية التقنية للأشغال.
  - الأخلاقيات والسلوكيات المهنية في مجال الاستشارة والعلاقات مع الزبائن.
- ضمان دور أساسي في مجال الاستشارة والوقاية والمصالحة أثناء المنازعات بين المهنيين والزبائن.

يمثل المجلس الوطني للمحاسبة بعد إصلاحات 2010 جهازاً استشارياً ذا طابع إداري ووزاري، يتمتع بصلاحيات أوسع مقارنةً بالسابق. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى تعزيز دور المجلس في تنظيم المهنة ومواكبة المعايير الدولية، مع الحفاظ على تبعيته لوزارة المالية.

المبحث الثالث: اصلاح المحاسبي في الجزائر و دوره في تحسين الممارسات المحاسبية

المطلب لأول : مفهوم الممارسات المحاسبية و تطوراتها

الفرع لأول : مفهوم الممارسات المحاسبية

تشير الممارسات المحاسبية إلى الإجراءات والأنشطة اليومية التي ينفذها المحاسبون أو فرق المحاسبة، وفقًا لمبادئ وقواعد وأساليب محاسبية مُنظمة، إضافةً إلى التشريعات القانونية (مثل المادة 10)، بهدف إنتاج نتائج تعكس الوضع المالي للكيان خلال فترة زمنية محددة. وتشمل هذه الممارسات عمليات تسجيل المعاملات المالية، وتبويبها، وتلخيصها بشكلٍ مستمر ومنهجي، بما يتوافق مع السياسات المحاسبية المعتمدة والضوابط التشريعية[1].

كما تُعرف الممارسات المحاسبية بأنها الإطار الروتيني الذي يتم من خلاله جمع البيانات المالية اليومية للكيان التجاري وتوثيقها، حيث تُحدد آلية تنفيذ السياسات المحاسبية للشركة وضمان الالتزام بها بشكلٍ دقيق ومستمر. عادةً ما تُنفذ هذه المهام من قِبل محاسبين أو مدققي حسابات أو فرق محترفة في المجال المحاسبي، لضمان الدقة والشفافية في العرض المالي[2].

الفرع الثاني : تطور ممارسات المحاسبية في الجزائر

إن تطور الأنظمة المحاسبية في الجزائر كان نتاج مجموعة من التطورات التي مست المحيط المحاسبي في الجزائر، فيما يخص الضوابط والقوانين التي لها تأثير مباشر على الأنظمة المحاسبية المتبعة على من الفترات الزمنية، بالإضافة إلى التطورات التي تعلقت بتطور الأنظمة المحاسبية وفيما يلي سنحاول استعراض أهم هذه التطورات وفق التالي :

ورثت الجزائر عقب استقلالها عن الإستعمار الفرنسي مجموعة من القوانين التي إعتبرتها غنائم حرب ومن بينها المخطط المحاسبي العام PCG الفرنسي لسنة 1957م، بموجب القانون رقم 62/157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، حيث كان مستعملا في كافة المنشآت الجزائرية على شكل مخطط محاسبي وطني ولعدم تماشيه على مر السنوات مع

[1] رشيد قريرة، تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في نقل النظام المحاسبي المالي مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012،ص12.

[2] يوسف راشدي، تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات البترولية الجزائرية مذكرة ماستر ، منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2018، ص6.

التعديلات الحاصلة على المحيط الاقتصادي والسياسي في الجزائر كان لابد من تعديله، وفي الحقيقة كانت أولى محاولات تعديل المخطط المحاسبي العام سنة 1969م، عن طريق إنشاء هيئة تعمل على تطوير مخطط محاسبي جديد، فكان قانون المالية لسنة 1970 م يلزم تطبيق هذا المخطط مع بداية سنة 1971، لكن هذا المشروع لم يرى النور في السياق نفسه، يوم 05 ماي 1972 بتاريخ إنشاء المجلس الأعلى لتقنيات المحاسبة، أعطى وزير المالية أمرا بإستدراك كافة النقائص الموجودة في أي وسيلة أو تقنية تساعد على التسيير ورثت من العهد الإستعماري، تماشيا مع المسعى الذي تبنته الجزائر وهو الإقتصاد الإشتراكي الموجه .توالت المساعي الرامية إلى إستحداث مخطط يحل محل المخطط المحاسبي العام، إلى غاية 29 أفريل 1975 صدر الأمر رقم 35-75 الذي يعالج نطاق تطبيق المخطط المحاسبي الوطنيPCN ، وفي 23 جوان 1975 صدر أمر بتطبيقه ابتداء من جانفي 1976 ، وعرف هذا المخطط أربع إضافات أساسية هي :الدورية رقم 185 CE/DC/F/047/89/المؤرخة في 24 ماي 1989 المتعلقة بمحاسبة العمليات ذات العلاقة باستقلالية المؤسسة، مست تقسيمات حساب رأس مال الشركة والحسابات الشركاء : الدورية رقم 635 C/DC/F/046/90/المؤرخة في 11 مارس 1990 المتعلقة بمحاسبة مساهمة العمالي في أرباح المؤسسة، وإتقان طرق التسجيل المتعلقة بها.

التوجيه رقم 95/001 الصادر في 02 أكتوبر 1995 الذي يعالج محاسبة توزيع الأرباح ومحاسبة حسابات الشركاء وغيرها

..... التوجيه رقم 581 DGC/MF/الصادر في 21 أفريل 1997 الذي نشر قائمة الحسابات المتعلقة بالحساب 15 فارق إعادة التقييم وطرق محاسبة هذا الفارق[1].

إن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية ترتب عنها انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي وزيادة المبادلات التجارية من خلال تحرير التجارة الخارجية واعتماد اقتصاد السوق فكان لزاما أن يواكب ذلك إصلاح النظام المحاسبي حتى يساير هذا التطور السريع في الاقتصاد، كونه أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه إبتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة مرورا بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات، لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغييره وجعله متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية على المستوى الوطني والدولي، من خلال إعداد نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية .هذا التوجه الجديد في الإصلاح بدأ من خلال تعديل القانون التجاري الذي جاء به المرسوم التشريعي رقم: 93/08 الصادر في 25/04/1993، والأمر رقم 96/27 الصادر في 09/12/1996 مؤشرا قويا على التوجه نحو سياسة اقتصادية جديدة يترتب عنها بروز شركات جديدة، وإعطاء الضوء الأخضر لتصفية الشركات، والبدء بالعمل بالتحكيم التجاري .بالإضافة إلى العدد الهائل من التعديلات التي نص عليها القانون التجاري، هناك قانونين آخرين ساهما في إيجاد حالات جديدة تحتم الإسراع في إصلاح النظام المحاسبي الجزائري وهما: الشركات القابضة التي جاء بها القانون رقم 95/25 الصادر في 25/09/1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، وشركات مساهمات الدولة الذي جاء بها الأمر رقم 2004/01 الصادر في 20/08/2004 المتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخوصصتها، الأمر

[1] المعتز بالله منادي ياسين بشير النظام المحاسبي المالي في ظل إختلاف ممارسات المحاسبة بين المرجعيتين الفرنسية والأنجلوسكسونية، المجلد 06، العدد 10 مجلة دفاتر بوادكس جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر 2018 ، ص 17-19.

الذي ترتب عنه فراغات محاسبية وتباين بين المحاسبين في المعالجات المحاسبية لنفس العملية، وهذا يتنافى مع ما تصبو إليه المحاسبة وفق المنظور الجديد من موثوقية وقابلية للمقارنة [1].

بتاريخ 28 مارس 1998 م أخذ المجلس الوطني للمحاسبة على عاتقه مسؤولية إصلاح المخطط الوطني المحاسبي PCN، ولهذا الغرض قام بتأسيس لجنة إصلاح هلال هذه الفترة قامت هذه اللجنة بإعداد استبيان، تم توجيه الأول إلى المحاسبين في جانفي 1999م، ونشرت نتائجه في نوفمبر من نفس العام، في المقابل تم إرسال الاستبيان الثاني لفائدة مهني المحاسبة خلال جويلية 2000م، لم يتم توضيح نتائجه ليومنا هذا، من جهة أخرى لمس المجلس الوطني للمحاسبة وجود إرادة لإحداث التغيير ، كما تم إيقاف نشاط هذه اللجنة في سنة 2001 م[2].

وفي نفس السنة قام المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، وممثلين عن الخبراء المحاسبين الجزائريين وممثلين عن الخبراء المحاسبين والمجلس الوطني لمحافظي الحسابات الفرنسي، بوضع مشروع نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، في إطار برنامج تم تمويله من البنك الدولي، ومنذ ذلك الوقت بدأ التفكير الجدي في تطوير المخطط المحاسبي الوطني، وانطلقت فكرة التوجه نحو المرجعية الأنجلوسكسونية الممثلة في مرجعية معايير المحاسبة الدولية .وقد قامت وزارة المالية بتنظيم ملتقيات لتكوين المكونين في مجال معايير المحاسبة الدولية والتغيرات التي ستطرأ على النظام المحاسبي الجزائري خلال سنوات 2003 2004 و 2005، في 12 جويلية 2006 قام مجلس الحكومة بمناقشة ومراجعة المشروع الأولي لقانون النظام المحاسبي المالي SCF الذي يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية، وكلف المجلس الأعلى للمحاسبة بوضع خطة عمل من أجل فهم معايير المحاسبة الدولية، وتكوين مكونين جديد فيها بغية التطبيق

[1] عبد الكريم شناي أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات ، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2015/2016 ، ص .35

[2] سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية العدد 05 الريادة الاقتصاديات الأعمال جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر 01 جانفي 2019، ص 120-121

الجيد لمشروع النظام المحاسبي المالي SCF في 13 ماي 2007 صادق مجلس الوزراء على مشروع النظام المحاسبي المالSCF ، وكلفت وزارتي التعليم العالي والتكوين المهني بالشروع في إعادة صياغة برامج التكوين في المحاسبة، في 25 نوفمبر 2007 صادق البرلمان على القانون رقم 11/07 الذي أوضح المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي يجب الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية، وكذلك الفروض والمبادئ المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المالية والمحاسبية [1].

[1] المعتز بالله منادي ياسين بشير، مرجع سابق، ص 19-20

المطلب الثاني : إصلاحات المحاسبية التي قام بها المجلس الوطني للمحاسبة

الفرع الاول: تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق معايير المحاسبة الدولية(IFRS/IAS)

انبثق النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر كتتويج لمسار إصلاحي طويل، حيث أُقر بموجب القانون رقم 11-07 الصادر في 25 نوفمبر 2007، الذي نص صراحةً على ضرورة توافق الممارسات المحاسبية مع المعايير المحاسبية الدولية .(IFRS/IAS) وجاء هذا التبنّي استجابةً لمتطلبات المرحلة الاقتصادية الجديدة، والتي فرضت الاندماج في النظام المالي العالمي وللتوضيح أكثر سنتطرق فيما يلي إلى النقاط التالية:

الإطار القانوني والمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي(SCF)

يستند تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر إلى إطار قانوني متكامل يتكون من مجموعة من القوانين والمراسيم التنفيذية والتعليمات. يأتي في صدارة هذا الإطار القانون رقم 11-07 الصادر في 25 نوفمبر 2007، والذي يمثل الأساس التشريعي للنظام حيث أكد على ضرورة توافق الممارسات المحاسبية مع المعايير الدولية (IFRS/IAS)وفرض إعداد القوائم المالية وفق مبادئ الشفافية والموثوقية[1].

أما المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 مايو 2008 فقد جاء لتفصيل أحكام القانون 11-07، حيث حدد قواعد التقييم والمحاسبة ووضع الضوابط الخاصة بمحتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها، بالإضافة إلى تنظيم مدونة الحسابات وقواعد سيرها. وبهدف تسهيل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام الجديد (SCF)، صدر المرسوم التنفيذي رقم 110-09 في 4 أبريل 2009 الذي نظم شروط وكيفيات مسك المحاسبة باستخدام الأنظمة المعلوماتية.

[1] فايز سايج، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الداخلية ومهنة محافظ الحسابات الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة(ISA) ، جامعة سعد تحلب البليدة 13-14 ديسمبر 2011، ص 3

ولضمان التطبيق السليم للنظام الجديد، أصدر المجلس الوطني للمحاسبة التعليمة الوزارية رقم 02 بتاريخ 29 أكتوبر 2009 والتي تضمنت جدول تطابق بين النظام القديم والجديد، بالإضافة إلى إرشادات منهجية للتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي.

من الناحية المفاهيمية، يعرف النظام المحاسبي المالي (SCF) على أنه نظام متكامل لتنظيم المعلومات المالية يهدف إلى تسجيل البيانات المالية وتصنيفها وإنتاج كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج نشاطها وتدفقاتها النقدية. ويتكون الإطار التصوري للنظام من عدة عناصر أساسية تشمل مجال التطبيق الذي يغطي جميع الكيانات الخاضعة للقانون 11-07، والفروض والمبادئ المحاسبية مثل مبدأ الاستحقاق والحيطة والثبات والاستمرارية، بالإضافة إلى قواعد التقييم والمحاسبة الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم والأموال الخاصة والإيرادات والمصروفات[1].

يتميز النظام المحاسبي المالي (SCF) بعدة مزايا مقارنة بالمخطط الوطني القديم(PCN) ، حيث يحقق التوافق مع المعايير الدولية من خلال تبني مفاهيم IFRS/IAS في التقييم والعرض، ويتميز بالمرونة التي تمكنه من التكيف مع التطورات الاقتصادية والمالية، كما يعزز مبدأ الشفافية من خلال الإلزام بالإفصاح الكامل، ويواكب التطور التكنولوجي عبر دمج الأنظمة المعلوماتية في إدارة المحاسبة.

يشكل الإطار القانوني والمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي (SCF) نقلة نوعية في مجال المحاسبة بالجزائر، حيث يجمع بين الدقة التشريعية ومرونة المعايير الدولية، مما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين ومواكبة متطلبات الاقتصاد العالمي. وقد

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون رقم 07/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، بتاريخ 25 نوفمبر2007 ،المادة 3

تم الحفاظ على جميع التفاصيل القانونية الدقيقة بما في ذلك أرقام المراسيم وتواريخها والمؤسسات المسؤولة، مع عرض المكونات المفاهيمية بشكل منظم وواضح يبرز الفروق الجوهرية بين النظام القديم والجديد[1].

تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر

سعت الجزائر إلى مواءمة نظامها المحاسبي مع المعايير الدولية عبر تبني النظام المحاسبي المالي(SCF) ، لكنها واجهت تحديات جوهرية تعكس فجوة بين الأهداف النظرية والواقع العملي. وفيما يلي تفصيل لهذه التحديات[2]:

.1ضعف الاستعداد المؤسسي والوعي المحاسبي

تعاني العديد من المؤسسات الجزائرية من نقص في الوعي بأهمية النظام المحاسبي المالي(SCF) ، فضلًا عن غياب البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتطبيقه. يُضاف إلى ذلك عدم تكييف التشريعات المحلية (مثل القانون التجاري والنظام الضريبي) مع متطلبات(SCF) ، مما يُعيق تحقيق التكامل بين الإطار المحاسبي الجديد والأنظمة القائمة.

.2القصور في البنية المالية والسوق المالي

يُعد غياب سوق مالي فعّال في الجزائر أحد العوائق الرئيسية، حيث يصعُب تقييم الأدوات المالية (كالأسهم والسندات) باستخدام القيمة العادلة. كما أن ضعف المؤسسات المالية والمصرفية، وتراجع ثقة المستثمرين بسبب نقص الشفافية، يُقلل من فاعلية تبني المعايير الدولية.

.3الصعوبات الفنية في التقييم والمعلوماتية

[1] لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، مؤسسة الصفحات الزرقاء الدولية للنشر، الجزائر 2014 ص 12

[2] مصطفى عقاري، أمال تخنوني، النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية(2010-2016) IFRS ، المجلد 07، العدد 01 مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، جوان 2017، ص 104-105

تواجه المؤسسات صعوبات في تحديد القيمة العادلة للأصول المادية (كالعقارات والمعدات) بسبب غياب آليات تقييم موحدة. كما أن أنظمة المعلومات المحاسبية القديمة غير قادرة على دعم متطلبات(SCF) ، ولا توجد قاعدة بيانات وطنية شاملة لتعزيز المصداقية.

.4التأخر في التحديث التعليمي والتكوين

لا تزال مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين متخلفة عن مواكبة المعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في البرامج التدريبية المؤهلة للمحاسبين والمدققين على تطبيق(SCF) ، مما يُعمق الفجوة بين النظرية والتطبيق.

.5التعقيدات القانونية والإجرائية

على الرغم من صدور القانون 11-07، فإن التأخر في إصدار التعليمات التفصيلية والمراسيم التطبيقية يُبطئ تنفيذ .(SCF)كما أن كثرة القوانين المالية غير المفعَّلة (كأنظمة البنوك وسوق الأوراق المالية) تُزيد من تشتت الإطار التنظيمي.

.6انتشار الفساد وغياب الشفافية

تُعيق الممارسات غير القانونية وانعدام الشفافية في البيئة الاقتصادية الجزائرية تطبيق معايير المحاسبة الدولية. يُضاف إلى ذلك ضعف آليات الرقابة، مما يُضعف مصداقية التقارير المالية ويُقلل من جاذبية الاستثمار.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية(IFRS/IAS)

أولًا: الأهمية

يُمثل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير الدولية (IFRS/IAS) نقلةً استراتيجية للجزائر، وذلك للأسباب التالية[1]:

1. تعزيز المقارنة الدولية للقوائم المالية:
   - توفير إطار موحد لإعداد التقارير المالية، مما يسهل مقارنة أداء المؤسسات الجزائرية مع نظيراتها الأجنبية.
   - جذب المستثمرين العالميين عبر تقليل الفجوة بين الأنظمة المحلية والدولية.
2. رفع مصداقية المعلومات المالية:
   - تحقيق الشفافية في الإفصاح عن البيانات المالية وفق معايير مُعترف بها دوليًّا.
   - تعزيز ثقة الأطراف المعنية (المستثمرين، الدائنين، الجهات الرقابية) في دقة التقارير.
3. تسهيل الاندماج في الأسواق العالمية:
   - تمكين المؤسسات الجزائرية من التعاون أو الاندماج مع الشركات الأجنبية بسهولة أكبر.

[1] ال عمر قمان، شهاب إليمي، هيكلة المنظمات المهنية المتعلقة بالمراجعة وأثرها في ترقية المراقبة والإشراف على تطبيق النظام المحاسبي المالي، المجلد 1 العدد 2 مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، مارس 2011، ص106-107

- تحسين جاذبية الاقتصاد الجزائري كوجهة للاستثمارات الخارجية.

4. مواكبة التطورات المالية الحديثة:

- الانتقال من المحاسبة التاريخية (القائمة على القيم الزمنية) إلى محاسبة قائمة على **القيمة العادلة**، التي تعكس القيمة السوقية الحقيقية للأصول والخصوم.

ثانيًا: الأهداف الرئيسية

يسعى النظام المحاسبي المالي (SCF) إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- توحيد لغة قراءة القوائم المالية لتصبح مفهومة للمستثمرين العالميين.
- تقديم بيانات كاملة وشفافة تلبي احتياجات جميع المستخدمين (المسيرين، الموردين، الدولة، المراجعين).
- اعتماد قوائم مالية قابلة للتحليل دون تعديلات، مع التركيز على القيمة العادلة بدلًا من التكلفة التاريخية.
- تحويل دور "المحاسب" إلى "مُعدٍّ للقوائم المالية"، بمشاركة أطراف متعددة (كالمسيرين وخبراء التقييم).
- إيجاد حلول محاسبية للعمليات غير المُغطاة في المخطط المحاسبي الوطني.(PCN)

[1] جمال عمورة، تجربة الجزائر في تكييف نظامها المحاسبي مع معايير التقارير المالية الدولية دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، العدد 07 مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة سعد دحلب، بليدة، الجزائر، ديسمبر 2012 96

- تبني تقنيات ومعايير دولية لتقريب النظام الجزائري من الممارسات العالمية.

- توزيع مسؤولية إعداد القوائم المالية على جميع الأطراف المعنية (وليس المحاسبين فقط).

المطلب الثالث : أسباب الإصلاح المحاسبي في الجزائر

يمكن تصنيف دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر إلى سببين رئيسيين :داخلية مرتبطة بالسياق المحلي، وخارجية ناتجة عن الضغوط والمتغيرات الدولية.

أولًا: الأسباب الداخلية

إن استقراء واقع وتوجهات السلطات الجزائرية لإصلاح مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر يُظهر أن هذه الإصلاحات كانت مدفوعة بأسباب داخلية أساسية[1]، من أبرزها:

1. مواكبة الاقتصاد المعاصر:

- السعي لتقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية من المعايير الدولية(IFRS/IAS) ، لتعكس متطلبات الاقتصاد الحديث.
- تحسين جودة المعلومات المالية لضمان **الصورة الصادقة** عن الوضع المالي للمؤسسات.

2. تعزيز الشفافية ومكافحة التلاعب:

- الحد من التلاعب الإداري وغير الإداري عبر تبني قواعد محاسبية واضحة وقابلة للمراجعة.
- تسهيل عمليات التدقيق والرقابة المالية.

[1] سليمان بن بخمة، عبد الوهاب برحال جودة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي وإشكالية الوصول على مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسة الجزائرية، المجلد 02 العدد 02، مجلة الآفات للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر مارس 2017، ص 152

3. الإطار القانوني الجديد:

- إصدار **القانون 11-07** (2007)الذي أرسى النظام المحاسبي المالي(SCF) ، معتبراً المعايير الدولية (IFRS/IAS) مرجعيةً أساسيةً.

ثانيًا: الأسباب الخارجية

إن إستقراء واقع وتوجهات السلطات الجزائرية لإصلاح مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر يجد أنها إرتبطت بأسباب خارجية دفعت الجزائر إلى إحداث إصلاحات[1]، من أبرزها :

1. تأثير العولمة والمنظمات الدولية:

- ضغوط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتبني إصلاحات مالية شفافة.
- متطلبات **منظمة التجارة العالمية** (WTO)لاعتماد أنظمة محاسبية دولية كشرط للانضمام.

2. التطورات الإقليمية والدولية:

- تبني دول الجوار (كالمغرب وتونس) ومعظم الدول المتقدمة (كفرنسا وألمانيا) لمعايير المحاسبة الدولية IPSAS)للقطاع العام.(
- تأثير التكتلات الاقتصادية (مثل الاتحاد الأوروبي) التي تعتمد معايير.IFRS

3. التحول إلى اقتصاد السوق:

[1] سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 113-114.

- انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحر، مما استدعى نظامًا محاسبيًّا مرنًا يتلاءم مع الاستثمارات الأجنبية.
- الحاجة لجذب رؤوس الأموال العالمية عبر ضمان مصداقية البيانات المالية.

4. متطلبات الاندماج المالي الدولي:

- السعي للوصول إلى الأسواق المالية الدولية، والتي تشترط تطبيق معايير محاسبية شفافة) مثل IFRS).
- تطوير مهنة التدقيق المحلية لمواجهة منافسة الشركات العالمية.

5. التنظيمات الدولية للمهنة:

- ضرورة الانضمام إلى منظمات مهنية دولية (كالإتحاد الدولي للمحاسبين .*IFAC*).
- تبني معايير التدقيق الدولية (ISA) لتعزيز ثقة الشركاء الخارجيين.

خاتمة:

يمثل الإصلاح المحاسبي في الجزائر نقلة نوعية في مسيرة تطور النظام المالي والمحاسبي، حيث نجحت البلاد في تبني نظام محاسبي مالي (SCF) متوافق مع المعايير الدولية .(IFRS/IAS) هذا التحول لم يكن سهلاً، إذ واجه تحديات كبيرة

مثل ضعف البنية التحتية، القصور في التأهيل المهني، والتعقيدات التشريعية. ومع ذلك، فإن الإصلاحات التي تمت قد ساهمت في تعزيز الشفافية، تحسين جودة المعلومات المالية، وزيادة ثقة المستثمرين.

الفصل الثاني

المقدمة

يُعد المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر هيئةً محوريةً في تنظيم مهنة المحاسبة وضبط معاييرها، مما يجعله موضوعًا لعدة دراسات أكاديمية وتحليلية .تسلط هذه الدراسات الضوء على هيكله التنظيمي، وأدواره التشريعية، وتأثيره في تعزيز الشفافية المالية و في هذا الفصل سوف نتطرق الى اهم دراسات سابقة حول موضوع مذكرة و نذكر اهداف و نتائج هذه الدراسات

المبحث الأول: دراسات عربية و أجنبية

المطلب الأول: دراسات عربية

دراسة لفكير نرجس محاولة تقييم أداء المجلس الوطني للمحاسبة في تأطير مهنة المحاسبة في الجزائر2023

الدراسة عبارة عن اطروحة لنيل شهادة دكتورة بعنوان محاولة تقييم أداء المجلس الوطني للمحاسبة في تأطير مهنة المحاسبة في الجزائر

قامت باحثة بالاجابة على اشكالية التالية: فيما يكمن دور المجلس الوطني للمحاسبة في تأطير وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر؟

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع أداء المجلس الوطني للمحاسبة وخاصة بعد تحديث إطاره العام سنة 2011 ومن أجل معرفة المجهودات المقدمة من طرف المجلس على أرض الواقع في تأطير مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل ما تشهده البيئة المحاسبية الجزائرية ، ومن أجل تحقيق ذلك تم إجراء دراسة ميدانية تم خلالها توزيع حوالي 300 استبيان إلكتروني على عينة من المهنيين والأساتذة الأكاديميين المهتمين بجانب المحاسبة والتدقيق في مختلف ربوع الوطن، ومن خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى أن المجلس الوطني للمحاسبة لا

يزال في بداياته في الاشراف على مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل ما تشهده البيئة المحاسبية الجزائرية من قصور، راجع لتكليفه بعدة مهام يقوم بها دون توفير له الامكانيات التي يمكن أن تفعل من أداءه، وعليه توصي هذه الدراسة على ضرورة إصلاح تسيير المجلس الوطني للمحاسبة من خلال إعادة هيكلته ليتمكن من تجسيد دوره وضبط مستقبل مهنة المحاسبة في الجزائر كنظيراتها في الدول التي تشهد تطورا عالي في المهنة.

دراسة ايت محمد مراد و لفكير نرجس واقع أداء المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر دراسة تحليلية2024

الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الاقتصاد و المال بعنوان واقع أداء المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر

قام الباحثان بالاجابة على إشكالية التالية هل نجح المجلس الوطني للمحاسبة في تأطير مهنة المحاسبة ؟

هدفت هذه الدراسة الى تقييم أداء المجلس الوطني للمحاسبة بتحليل إنجازاته وتحدياته في تأطير المهنة المحاسبية، باستخدام منهج وصفي تحليلي يعتمد على مراجعة النصوص القانونية ومقابلات مع عينة من المهنيين والأكاديميين. توصلت الدراسة إلى أن المجلس يعاني من ضعف هيكلي بسبب عدم استقلاليته عن وزارة المالية، ونقص الموارد، واقتصار إصداراته على ١٦ معياراً للتدقيق دون مواكبة المعايير الدولية (كـ IFRS أو إصدار ميثاق أخلاقيات المهنة). كما كشفت عن تأخر مشاريع كمراجعة النظام المحاسبي المالي وتجميد منح الاعتمادات منذ ٢٠١٠. في المقارنة مع الهيئات الدولية (IASB وIFAC)، أظهرت الدراسة فجوة كبيرة في الممارسات، مما دفع الباحثين لتقديم توصيات تركز على إصلاح هيكلة المجلس بمنحه استقلالية مالية وإدارية، وتبني معايير دولية مُعدلة.

دراسة فريد عوينات الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المالي المحاسبي –الاحتياجات و التحديات–2017

الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الاقتصاد و المال بعنوان الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المالي المحاسبي – الاحتياجات و التحديات–

قام الباحث بالاجابة على إشكالية التالية

ما هي أهم التغيرات والنتائج التي حصلت في الممارسة المحاسبية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

ما هي أهم التحديات التي لا تزال تعاني منها الممارسات المحاسبية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

تهدف الدراسة إلى إجراء تحليل للبيئة المحاسبية الوطنية من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في البحث عن الإضافة التي قدمها النظام المحاسبي المالي للممارسات المحاسبية وذلك من خلال التحميل الاحتياجات (معدو ومستخدمو المعلومات المحاسبية) من المحاسبة و أيضا أهم التحديات التي لازالت تواجه تطبيقه، وتوصلنا من خلال ذلك إلى مجموعة من النتائج أهمها غياب ثقافة الاستخدام الداخلي للمحاسبة في التسيير وغياب ثقافة الإفصاح واقتصاره بشكل كبير على الأعراض الحمائية، كل ذلك يؤثر على المحاسبة كوسيلة لصنع القرارات الاقتصادية في بيئة الأعمال الوطنية.

دراسة زهراوي عفاف إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي في الجزائر لمواكبة مستجدات المعايير الدولية 2020

الدراسة عبارة عن كتاب الملتقى الوطني: تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر – المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية. منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، الجزائر.

تناولت الدراسة أهم نقائص المخطط المحاسبي الوطني عرض المعايير المحاسبية الدولية و الهيئات القائمة عليها، واستعراض النظام المحاسبي المالي الجديد. بالإضافة إلى التعرف على واقع تطبيق هذا الأخير و إبراز أهم الصعوبات التي واجهتها المؤسسات عند تطبيقه

دراسة سميحة بوحفص و اخرون تبني النظام المحاسبي المالي SCF من منظور الإصلاحات المحاسبية في الجزائر نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS 2020

الدراسة عبارة عن كتاب الملتقى الوطني: تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر – المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية. منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، الجزائر.

قام الباحثون بالاجابة على إشكالية التالية :

هل تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر كان ناتج عن إصلاحات محاسبية تم من خلالها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS ؟

الهدف من هذه الدراسة هو تبيان أهم الإصلاحات التي مست الجانب المحاسبي في الجزائر ومدى مجاراتها للتغيرات الخاصة بالممارسات المحاسبية دوليا، بالإضافة إلى تحديد أبرز المستجدات التي قامت بها الجمعيات والمنظمات المحاسبية الدولية الهادفة إلى وضع محاسبة موحدة عن طريق إصدار معايير محاسبية قابلة للتطبيق على الصعيد الدولي، وهل يمكن تطبيقها في الجزائر من خلال قانون النظام المحاسبي المالي SCFتم التوصل في هذه الدراسة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IASهي عبارة عن وسيلة ناجحة لمحاولة التوفيق فيما بين الممارسات المحاسبية الدولية، أما فيما

يتعلق بالإصلاحات المحاسبية في الجزائر منذ الإستقلال فكانت قليلة مقارنتا بالتغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي، إلا أنه تم محاولة إستدراك الأمر في الإصلاحات الأخيرة التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي المالي SCF بموجب القانون 07/11 ، كونها إرتبطت بتوجه المشرع الجزائري نحو وضع نظام يسمح بتقديم مخرجات تتناسب مع مخرجات الأنظمة الدولية من خلال تطبيق جملة من المعايير المحاسبية الدولية IFRS / IAS المعمول بها دوليا.

دراسة منال شبل و وفاء جبلاحي معايير المحاسبة الدولية كمدخل للإصلاح المحاسبي في الجزائر 2020

الدراسة عبارة عن كتاب الملتقى الوطني: تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر – المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية. منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، الجزائر.

قام الباحثون بالاجابة على إشكالية التالية :

هل استطاعت معايير المحاسبة الدولية أن تساهم في تفعيل الممارسة المحاسبية في الجزائر ؟

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح أثر الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ومعرفة مدى مساهمته في تفعيل الممارسات المحاسبية من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر قد استجابت للمستجدات الدولية بتبنيها لنظام محاسبي ومالي جديد يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية، كون أن هذه الأخيرة لها دور فعال في ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.

دراسة سفاحلو رشيد و اخرون تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي بين متطلبات الإصلاح ومواجهة التحديات الدولية2020

الدراسة عبارة عن كتاب الملتقى الوطني: تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر – المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية. منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، الجزائر.

قام الباحثون بالاجابة على إشكالية التالية :

هل نجحت الجزائر في تبنيها للنظام المحاسبي المالي؟ وهل حقق هذا الأخير الأهداف المنتظرة من تطبيقه؟

هدف هذا البحث إلى إبراز دوافع الإصلاح المحاسبي وكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي والفوائد المنتظرة منه مرورا بتقييم هذا التبني وصولا إلى ضرورة تحيينه كونه أصيب بالتقادم نسبيا لأنه أنجز وفق معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية التي كانت سارية المفعول سنة 2005، ودخل حيز التطبيق سنة 2010، وإلى غاية 2019 لم يراع بعد لا المعايير الدولية للمحاسبة (IAS) المعدلة ولا معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) الجديدة التي صدرت بين 2005 حتى 2018

المطلب الثاني الدراسات الأجنبية :

دراسة Demas hapuam

Financial – International Financial Reporting Standards and Globalization

2020 -Accounting System

الدراسة عبارة عن كتاب الملتقى الوطني: تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر – المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية. منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، الجزائر.

قام الباحث بالاجابة على إشكالية التالية :

What are the procedures to be taken in order to modernize the Financial Accounting System in Algeria in order to adopt IFRSs in a globalized world ?

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري وتقاربه مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومع ذلك ، فان مجلس المحاسبة الوطني CNC وغيرها من الهيئات الحكومية لم تتخذ أية اجراءات بعد بخصوص مرجعته نرا الأسباب عديدة مثل البيئة الاقتصادية ، ، والاختلافات المفاهيمية ، وعدم كفاءة سوق رأس المال وما إلى ذلك. ومن نتائج هذه الدراسة أنه بالرغم من المداولات العديدة التي قام بها المجلس بخصوص التقارب بين SCF النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، ولكن من الصعب تبني المعايير الدولية الإعداد التقارير المالية بالنظر إلى المشكلات المحلية لحل هذه المشكلة ، أصدرت CNC مسودة عرض للمحترفين من أجل إبداء الرأي حول حالةSCF .

المبحث الثاني : مقارنة الدراسات السابقة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلي دراسة مقارنة بين الدراسات السابقة من حيث السنة إصدار،صاحب الدراسة و الإشكالية المطروحة،المنهج وأخيرا النتائج :

الجدول(2-1) دراسة مقارنة بين الدراسات السابقة

الدراسة	السنة	صاحب الدراسة	نوعية الدراسة	الإشكالية المطروحة	المنهج	النتائج
دراسة لفكير نرجس	2023	لفكير نرجس	أطروحة دكتوراه	ما دور المجلس الوطني للمحاسبة في تأطير وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر؟	دراسة ميدانية (300 استبيان)	المجلس لا يزال في بداياته، يعاني من قصور في الأداء بسبب نقص الإمكانيات والتكليف بمهام متعددة.

دراسة ايت محمد مراد ولفكير نرجس	2024	ايت محمد مراد ولفكير نرجس	مقال في مجلة علمية	هل نجح المجلس الوطني للمحاسبة في تأطير مهنة المحاسبة؟	وصفي تحليلي (مراجعة نصوص قانونية + مقابلات)	ضعف هيكلي بسبب عدم الاستقلالية، نقص الموارد، تأخر مشاريع مثل مراجعة النظام المحاسبي.
دراسة فريد عوينات	2017	فريد عوينات	مقال في مجلة علمية	ما أهم التغيرات والتحديات في الممارسة المحاسبية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؟	تحليلي (دراسة البيئة المحاسبية)	غياب ثقافة الاستخدام الداخلي للمحاسبة، ضعف الإفصاح، تأثير سلبي

						على صنع القرار.
دراسة زهراوي عفاف	2020	زهراوي عفاف	كتاب في ملتقى وطني	ما نقائص المخطط المحاسبي الوطني وواقع تطبيق النظام المحاسبي المالي؟	تحليلي (استعراض معايير دولية ونظام محاسبي)	صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي، حاجة لتحديثه لمواكبة المعايير الدولية.
دراسة سميحة بوحفص وآخرون	2020	سميحة بوحفص وآخرون	كتاب في ملتقى وطني	هل كان تبني النظام المحاسبي المالي ناتجاً عن إصلاحات محاسبية	تحليلي (دراسة الإصلاحات المحاسبية)	الجزائر حاولت مواكبة المعايير الدولية عبر النظام المحاسبي المالي، لكن الإصلاحات

				لتطبيق IFRS؟		كانت محدودة.
دراسة منال شبل ووفاء جبلاحي	2020	منال شبل ووفاء جبلاحي	كتاب في ملتقى وطني	هل ساهمت معايير المحاسبة الدولية في تفعيل الممارسة المحاسبية في الجزائر؟	تحليلي (دراسة أثر الإصلاح المحاسبي)	تبني المعايير الدولية ساعد في ترقية النظام المحاسبي الجزائري، لكن التطبيق غير كامل.
دراسة سفاحلو رشيد وآخرون	2020	سفاحلو رشيد وآخرون	كتاب في ملتقى وطني	هل نجحت الجزائر في تبني النظام المحاسبي المالي؟ وهل حقق أهدافه؟	تحليلي (تقييم التبني والتحديث)	النظام أصيب بالتقادم لأنه لم يُحدث وفقاً للمعايير الدولية الجديدة (بعد 2005).

من إعداد الطالب مما سبق

من خلال الجدول السابق نستنتج أن الدراسات متفقة على وجود تحديات هيكلية في النظام المحاسبي الجزائري، سواء في أداء المجلس الوطني للمحاسبة أو في تطبيق النظام المحاسبي المالي، مع توصيات مشتركة حول ضرورة التحديث والاستقلالية ومواكبة المعايير الدولية.

المبحث الثالث : أوجه التشابه و اختلاف

المطلب الأول: أوجه التشابه

في مراجعتي للدراسات السابقة، لاحظت أن هناك عدة نقاط التقاء بينها وبين دراستي. فجميع هذه الأبحاث، بما فيها بحثي، اهتمت بتقييم واقع مهنة المحاسبة في الجزائر، مع تركيز خاص على دور المجلس الوطني للمحاسبة. نجد أن معظم هذه الدراسات اعتمدت على منهجية التحليل الوصفي والكمي، حيث لجأت بعضها مثل دراسة نرجس (2023) إلى الاستبيانات كأداة رئيسية، وهو ما أخذت به أيضاً في دراستي حيث وزعت استبياناً على خبراء و مختصين.

من حيث النتائج، تتشارك دراستي مع الأبحاث السابقة في تشخيص الضعف الهيكلي الذي يعاني منه المجلس الوطني للمحاسبة، خاصة فيما يتعلق بالاستقلالية ومواكبة المعايير الدولية. كما أن جميع هذه الدراسات، بما فيها بحثي، أشارت إلى ضرورة إصلاح هيكلة المجلس وتعزيز استقلاليته.

المطلب الثاني :أوجه الاختلاف

عند المقارنة التفصيلية، تبرز عدة عناصر تميز دراستي عن الأبحاث السابقة. أولاً من حيث الإطار الزمني، حيث أن دراستي (2025) تعد الأحدث، مما أتاح لي فرصة تحليل تطورات لم تكن متاحة للباحثين السابقين، خاصة فيما يتعلق بالتعديلات التنظيمية الأخيرة.

أما من حيث المنهجية، فقد قمت بمزج التحليل النظري مع الدراسة الميدانية عبر استبيان خاص، مع التركيز على مقارنة أداء المجلس الوطني للمحاسبة مع نظائره في المغرب وتونس وفرنسا، وهو جانب لم يتم التطرق له بهذا العمق في الدراسات السابقة التي اقتصر معظمها على المقارنة مع المعايير الدولية فقط.

من الناحية الموضوعية، تميزت دراستي بالتركيز على تحليل الممارسات المحاسبية بشكل عملي، بينما انصب اهتمام العديد من الدراسات السابقة على الجوانب التنظيمية والنظرية للنظام المحاسبي. كما أن توصياتي جاءت أكثر تحديداً وتطبيقاً، مستفيدة من الدروس المستخلصة من النماذج المقارنة في الدول المجاورة.

خاتمة

بعد استعراض أوجه التشابه والاختلاف بين دراستي (2025) والدراسات السابقة، يتضح أن البحث في مجال المحاسبة والإشراف المهني في الجزائر يشهد تطوراً ملحوظاً، حيث تساهم كل دراسة في إثراء المعرفة من زاوية مختلفة. وعلى الرغم من أن الأبحاث السابقة قد تناولت العديد من الجوانب المتعلقة بأداء المجلس الوطني للمحاسبة ومدى مواكبته للمعايير الدولية، فإن دراستي تميزت بكونها الأحدث زمنياً، مما أتاح لها رصد مستجدات قد لا تكون موجودة في الدراسات الأقدم.

لقد اعتمدت في دراستي على منهجية تجمع بين التحليل النظري والميداني، مع إجراء مقارنة عملية مع نظم المحاسبة في دول مثل المغرب وتونس وفرنسا، وهو ما يضيف بُعداً إقليمياً لم يكن حاضراً بنفس الوضوح في الدراسات السابقة.

كما أن النتائج التي توصلت إليها تؤكد الحاجة إلى إصلاح هيكلي للمجلس الوطني للمحاسبة، لكنها تقدم أيضاً توصيات أكثر تحديداً، مستفيدةً من النماذج الناجحة في دول ذات بيئات مشابهة.

ختاماً، يمكن القول إن هذه الدراسة تسهم في سد بعض الفجوات التي لم تتناولها الأبحاث السابقة بشكل كافٍ، خاصة في مجال المقارنة الإقليمية والتحليل التطبيقي للممارسات المحاسبية. كما تفتح الباب أمام بحوث مستقبلية يمكنها أن تتناول تأثير الإصلاحات المقترحة، أو تقييم مدى تطور أداء المجلس الوطني للمحاسبة في السنوات القادمة في ظل التغيرات الاقتصادية والمحاسبية المتسارعة.

الفصل الثالث

المبحث الأول: سلطة معايير المحاسبة الفرنسية (ANC)

تُعتبر سلطة معايير المحاسبة الفرنسية (Autorité des normes comptables) الهيئة الحكومية المنظمة للمعايير المحاسبية في فرنسا، والتي جاءت نتيجة تطور تاريخي لنظامين سابقين.

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي

الفرع الأول: المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)

أُنشئ بموجب مرسوم صدر عام 1957 كهيئة استشارية تابعة لوزير المالية[1].

يقوم بالمهام الرئيسية و هي:

- تطوير وتحديث المخطط المحاسبي العام.
- إصدار آراء حول مسودات النصوص التشريعية ذات الصلة بالمحاسبة (محلية أو دولية).
- دراسة المشكلات الفنية والتقنية التي تواجه الممارسين المحاسبين.
- تقييم مدى توافق المعايير المحاسبية الدولية مع المخطط المحاسبي الفرنسي.

[1] بن يخلف أمال، "النظام المحاسبي الجزائري دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016/2015، ص 256.

الفرع الثاني: لجنة التنظيم المحاسبي (CRC)

نتجت عن إصلاح النظام المحاسبي الفرنسي عام 1996، وتَمَّ تنظيمها بموجب القانون الصادر في 6 أبريل 1998[1].

من المهام الرئيسية و هي:

- المصادقة على اعتماد فرنسا للمرجعيات المحاسبية الدولية.
- تحديث المخطط المحاسبي العام.
- إضفاء الشرعية القانونية على آراء المجلس الوطني للمحاسبة (CNC).
- إصدار تعليمات محاسبية عامة أو قطاعية.
- توحيد الإجراءات المحاسبية في القوانين واللوائح.

الفرع الثالث: الإصلاحات وولادة السلطة الموحدة (ANC)

ظهرت الحاجة إلى دمج الهيئتين (CNC وCRC) بسبب التعارض في تفسير النصوص بين الجانبين المحاسبي والجبائي[2].

[1] خالد جمال، "التجربة الفرنسية في اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية"IFRS ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص 8.

[2] آيت محمد مراد، "ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2013"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013، ص 92.

- الخطوات التشريعية:

1. 2007: إصدار المرسوم رقم 2007-29 بتاريخ 27 أبريل 2007 لإصلاح هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة.

2. 2009: إقرار القانون رقم 2009-79 بتاريخ 22 يناير 2009، الذي أُنشئ بموجبه سلطة المعايير المحاسبية الفرنسية (ANC) ككيان موحد يحل محل الهيئتين السابقتين.

المطلب الثاني :هيكلة ومهام السلطة الجديدة (ANC)

الهيكل التنظيمي لسلطة المعايير المحاسبية الفرنسية (ANC)

يتألف المجمع من 16عضواً، يتم تعيينهم وفق الآتي[1]:

1. الرئيس:

يُعين بموجب مرسوم تنفيذي، بناءً على كفاءته وخبرته المتميزة في المجالين الاقتصادي والمحاسبي.

2. الممثلون القضائيون والرقابيون:

- مستشار من مجلس الدولة، يُعيّنه نائب رئيس المجلس.
- مستشار من محكمة النقض، يُعيّنه الرئيس الأول للمحكمة.

---

[1] Ordonnance n°2009-79 du 22 janvier 2009 ، créant l'Autorité des normes comptables، Journal Officiel de la République Française.

- مستشار من مجلس المحاسبة، يُعيّنه الرئيس الأول للمجلس.

3. ممثلو الهيئات التنظيمية المالية:

- ممثل عن هيئة الأسواق المالية، يُعيّن من قِبل رئيس الهيئة.
- ممثل عن لجنة البنوك، يُعيّن من قِبل رئيس اللجنة.
- ممثل عن هيئة الرقابة على التأمين والتأمين المتبادل، يُعيّن من قِبل رئيس الهيئة.

4. الخبراء المعينون:

- (8)أعضاء يُعينهم وزير الاقتصاد بالتشاور مع المنظمات المُمثلة للشركات والمهنيين المحاسبين، وذلك بناءً على خبرتهم في المجالين الاقتصادي والمحاسبي.

5. ممثل القطاع النقابي:

- ممثل عن المنظمات النقابية للعاملين، يُعينه وزير الاقتصاد بعد التشاور مع هذه المنظمات.

- الهدف الأساسي هو توحيد عملية وضع المعايير المحاسبية وتجنب التضارب بين الجوانب الفنية والقانونية.

- المهام المنوطة بها:

- إصدار المعايير المحاسبية الوطنية.

- التنسيق بين المتطلبات المحاسبية والضريبية.

- تمثيل فرنسا في المنظمات الدولية المعنية بوضع المعايير المحاسبية (مثل IASB).

الفرع الثاني : مهام سلطة معايير المحاسبة الفرنسية (ANC)

نص القانون رقم 79-2009 على أن مهام سلطة معايير المحاسبة الفرنسية تتمثل في[1]:

1. وضع وتحديد المعايير المحاسبية:

- إصدار متطلبات محاسبية عامة أو قطاعية يلتزم بها:

- الأشخاص الطبيعيون (الأفراد).

- الأشخاص المعنويون (الشركات والمؤسسات).

- أي كيان ملزم قانونيًا بإعداد تقارير مالية وفق معايير محاسبية محددة.

2. إبداء الرأي الاستشاري:

- تقديم آراء فنية وقانونية حول:

- النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الطابع المحاسبي.

- المشاريع المُعدة من قِبل الهيئات الوطنية التي تؤثر على الممارسات المحاسبية للجهات المذكورة أعلاه.

3. المشاركة في وضع المعايير الدولية والأوروبية:

إصدار آراء ومواقف مُتعلقة بـــ:

[1] - Autorité des Normes Comptables (ANC) فرنسا، الرابط: www.anc.gouv.fr، تم الاطلاع بتاريخ 2025/05/04.

- معايير المحاسبة الدولية (مثل IFRS).

- المعايير المحاسبية الأوروبية الموحدة.

- يُمكن أن تكون هذه الآراء بمبادرة من السلطة أو بناءً على طلب وزير الاقتصاد.

4. التنسيق بين الأطراف المعنية:

توحيد الجهود النظرية والعملية في المجال المحاسبي عبر:

- جمع الأعمال البحثية والمنهجية.

- تحويلها إلى دراسات وتوجيهات عملية.

- ضمان شمولية وتكامل الأنشطة المحاسبية على المستوى الوطني.

المطلب الثالث: مقارنة بين المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر وهيئة معايير المحاسبة الفرنسية

تتولى كل من المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر وسلطة معايير المحاسبة الفرنسية (ANC) مهمة تنظيم الممارسات المحاسبية في بلديهما، مع وجود اختلافات في الهيكلة والصلاحيات. يُلخص الجدول التالي أبرز أوجه التشابه والتباين:

الجدول (1.3): مقارنة بين المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري وسلطة المعايير الفرنسية

مجال المقارنة	المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري	سلطة المعايير المحاسبية الفرنسية (ANC)
التبعية الإدارية	وزارة المالية	وزارة الاقتصاد والمالية

التشكيل الهيكلي	26 عضواً + 5 لجان متساوية الأعضاء	16 عضواً + لجان متخصصة
مهام الأساسية	-التقييس المحاسبي. -تنظيم المهن المحاسبية. - إصدار آراء دورية.	-إصدار معايير محاسبية فرنسية. - نشر تفسيرات معيارية (الآراء).

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على المواقع التالية : www.anc.gouv.fr / www.cnc.com تم الإطلاع عليها 2025/50/04

تظهر المقارنة بين المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري وسلطة المعايير المحاسبية الفرنسية (ANC) اختلافًا جوهريًّا في النموذجين التنظيميين رغم اشتراكهما في الهدف العام (تنظيم المعايير المحاسبية). فمن ناحية التبعية الإدارية، يخضع المجلس الجزائري لوزارة المالية، مما يعكس هيمنة الدولة على صناعة القرار المحاسبي، بينما تُدار السلطة الفرنسية تحت مظلة وزارة الاقتصاد والمالية، مما يُبرز تكاملًا بين السياسات المالية والاقتصادية الكلية. أما في الهيكلة التنظيمية، يتميز النموذج الجزائري بتشكيلة أوسع (26 عضواً مع 5 لجان) لضمان تمثيل متنوع للقطاعات، في حين تعتمد فرنسا على هيكل أكثر تركيزًا (16 عضواً مع لجان متخصصة) لتعزيز الكفاءة في صناعة المعايير.

من ناحية المهام، يركز المجلس الجزائري على جوانب تنظيم المهن المحاسبية (كمنح التراخيص) إلى جانب التقييس، مما يُشير إلى دور شمولي في الإشراف على المهنة، بينما تُخصص السلطة الفرنسية جهودها لوضع المعايير وتفسيرها دون تدخل مباشر في التراخيص، مما قد يُقلص من نطاق تأثيرها على الممارسين.

المبحث الثاني: المجلس الوطني للمحاسبة في تونس و المغرب

المطلب الأول: المجلس الوطني للمحاسبة في تونس

سعت تونس إلى تحديث نظامها المحاسبي بما يتوافق مع المعايير الدولية، في إطار سعيها لتعزيز الاندماج في المنظومة المحاسبية العالمية. ولضمان نجاح هذا التحول، اعتمدت إطاراً تنظيمياً دقيقاً يُحدد مهام الهيئات المنوط بها تنفيذ الإصلاح، حيث تولت مسؤولية التنميط المحاسبي المجلس الوطني للمحاسبة ومجلس الخبراء المحاسبين كجهتين رئيسيتين[1].

الفرع الأول :التعريف بالمجلس الوطني للمحاسبة التونسي

مرَّ المجلس بمراحل تطورية بدأت بإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة بموجب المرسوم رقم 846 لسنة 1975، ثم أُعيد تنظيمه بموجب المرسوم رقم 1017 بتاريخ 1 يوليو 1991 ليصبح المجلس الوطني للمحاسبة، الذي أُسندت إليه مهمة إعداد النظام المحاسبي للمؤسسات[2].

[1] بلهامل شهرزاد وعبد المطلب بيصار، "التجربة التونسية في تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي"IAS/IFRS ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة المسيلة، المجلد 01، العدد 02، 2016، ص 130.

[2] دحمون فاطيمة، "واقع وتحديات تطبيق الإصلاحات المحاسبية في دول المغرب العربي: دراسة مقارنة (الجزائر – تونس – المغرب)"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/2019، ص 76.

وفي إطار تعزيز دوره، صدر القانون رقم96-112 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 (المتعلق بالنظام المحاسبي للمؤسسات)، ليُرسخ مكانته تحت وصاية وزارة المالية. ثم خضع المجلس لإعادة هيكلة شاملة بموجب الأمر رقم 1097 بتاريخ 2 مايو 2007، والذي حدد هيكلته التشكيلية الجديدة[1].

1. هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة (بناءً على الأمر رقم 1097 لسنة 2007):

1.1. الرئاسة:

- الرئيس: وزير المالية أو من ينوب عنه.
- نائب الرئيس: محافظ البنك المركزي التونسي أو من يمثله.

1.2. الأعضاء:

- ممثلو الوزارات:

- الوزارة الأولى (رئاسة الحكومة).
- وزارة العدل وحقوق الإنسان.
- وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- وزارة التجارة والصناعات التقليدية.

[1] الأمر رقم 1096 المؤرخ في 02 ماي 2007، المتعلق بضبط تركيبة المجلس الوطني للمحاسبة وقواعد تنظيمه، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، العدد 38، 11 ماي 2007، ص 1602-1603.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا.

- وزارة التنمية والتعاون الدولي.

- ممثلو الهيئات الرقابية والمالية:

- رئيس هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية (أو من ينوب عنه).

- رئيس هيئة السوق المالية (أو من ينوب عنه).

- رئيس الهيئة العامة للتأمين.

- رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.

- المديرون العامون بوزارة المالية:

- المدير العام للمساهمات.

- المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي.

- المدير العام للمراقبة الجبائية.

- المدير العام للتمويل.

- المدير العام للمحاسبة العمومية.

- ممثلو المؤسسات والجهات المهنية:

- مندوب الدولة لدى هيئة الخبراء المحاسبين.

- مندوب الدولة لدى مجمع المحاسبين.

- ممثل عن المعهد الوطني للإحصاء.

- ممثل عن الصناديق الاجتماعية (يُعيَّن بالتناوب).

- ممثل عن الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية.

- ممثل عن الجامعة التونسية لشركات التأمين.

- رئيس مجلس هيئة الخبراء المحاسبين.

- رئيس مجلس مجمع المحاسبين.

- ممثل عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة.

- ممثل عن الجمعية التونسية للمدققين داخل المؤسسات.

- الأكاديميون والخبراء:

- أستاذان جامعيان مختصان في الإدارة وقانون الأعمال.

- أربعة خبراء محاسبين من هيئة الخبراء المحاسبين.

- محاسبان من مجمع المحاسبين.

- ثلاث شخصيات تُختار من قِبل وزير المالية بناءً على الكفاءة.

2. أحكام تنظيمية[1]:

2.1. تعيين الأعضاء:

يتم تعيينهم بموجب قرار من وزير المالية باقتراح من الجهات المعنية، لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد (الفصل 3 من الأمر 1097).

2.2. اجتماعات المجلس:

تجتمع الجلسة العامة مرة واحدة على الأقل سنويًا بدعوة من الرئيس (الفصل 4).

2.3. التمويل: تُغطى نفقات المجلس من ميزانية الدولة ضمن باب مخصص لوزارة المالية (الفصل 11).

الفرع الثاني :مهام المجلس الوطني للمحاسبة في تونس

يُعتبر المجلس الوطني للمحاسبة الهيئة المرجعية المسؤولة عن تطوير المنظومة المحاسبية في تونس، حيث يتمثل دوره الرئيسي في المهام التالية[2]:

[1] الأمر رقم 1096 ، مرجع سبق ذكره، ص: 1603

[2] قانون عدد 112 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996، المتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، العدد 105، 31 ديسمبر 1996، ص 2878.

المهام التشريعية والرقابية:

فحص وإصدار الرأي الاستشاري حول:

- مشاريع معايير المحاسبة الوطنية وطرق تطبيقها.

- مشاريع النصوص القانونية والترتيبية التي تتضمن أحكامًا ذات صلة بالمحاسبة.

- القضايا والموضوعات المحاسبية المطروحة على المستوى الوطني أو الدولي.

دراسة التحديات المحاسبية وتحليلها، واقتراح الحلول والآليات الكفيلة بتطوير الممارسات المحاسبية.

الهيكلية التنظيمية للمجلس:

يتألف المجلس من أربعة هياكل عمل رئيسية لضمان تنفيذ مهامه بفعالية[1]:

- الجمعية العامة:

- الهيئة العليا التي تُشرف على التوجيه الاستراتيجي واعتماد القرارات الرئيسية.

- اللجان المساعدة:

[1] المجلس الوطني للمحاسبة بتونس، الموقع الرسمي لوزارة المالية التونسية، الرابط www.finances.gov.tn :، تم الاطلاع بتاريخ 2025/05/04.

- لجان متخصصة تُنشأ لدراسة الموضوعات المحاسبية المُعقدة أو الإجابة عن الاستفسارات الفنية.

- الأمانة الدائمة:

- الجهاز التنفيذي الذي يُدير الشؤون الإدارية واللوجستية، ويتابع تنفيذ توصيات المجلس.

المطلب الثاني: المجلس الوطني للمحاسبة في المغرب

أُنشئ المجلس الوطني للمحاسبة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19-288 الصادر في 16 نوفمبر 1989، تحت إشراف وزير المالية[1]، كمؤسسة وطنية مختصة بوضع معايير التوحيد والتقييس المحاسبي في المغرب.

الفرع أول: تعريف المجلس الوطني للمحاسبة المغربي

وفقًا للمادة رقم 4 من المرسوم التنفيذي رقم 19-8-2، يُشرف على رئاسة المجلس الوزير الأول أو سلطة حكومية مختصة، ويضم في تشكيلته الجهات التالية:

الهيئات الرسمية:

- وزير المالية أو ممثله.

- الوزراء أو ممثليهم في المجالات التالية:

[1] الجريدة الرسمية رقم 4023، المؤرخة في 06 ديسمبر 1989.

- الأشغال العمومية.

- الشؤون الاقتصادية.

- التخطيط.

- التجارة والصناعة.

- التربية الوطنية.

- الزراعة.

- النقل.

- الحرف.

- السكنى.

- المناجم.

- السياحة.

- الصيد البحري.

- المديرون العامون في:

- الإحصاء (بوزارة التخطيط).

- الضرائب.

- الخزينة العامة للمملكة.

- المفتشية العامة للمالية.

- الميزانية.

- التأمينات والضمان الاجتماعي.

- الخزينة والمالية الخارجية (بوزارة المالية).

- مسؤول المحاسبة الوطنية

ممثلو المؤسسات والهيئات:

- مجلس المحاسبة.

- بنك المغرب.

- بورصة الدار البيضاء.

- المجموعة المهنية للبنوك المغربية.

- اتحاد غرف التجارة والصناعة (ممثلان).

الخبراء والأكاديميون:

- 7 خبراء محاسبين مُعيَّنون من قِبل الوزير الأول.

- أستاذان جامعيان في المحاسبة (تعيين من وزير التربية).

- 4 محاسبين أجراء (تعيين من الوزير الأول).

- 3 ممثلين عن القطاع الخاص (تعيين من الوزير الأول).

- شخصان مختصان في المحاسبة (تعيين من الوزير الأول بناءً على الكفاءة).

الفرع ثاني: اللجنة الدائمة للمجلس

تنص المادة رقم 6 من المرسوم التنفيذي رقم 19-8-2على تشكيل لجنة دائمة تتمثل مهامها في[1]:

1. متابعة تنفيذ آراء وتوصيات المجلس الوطني للمحاسبة.

2. تنسيق الاتصالات اللازمة لضمان فعالية عمل المجلس.

3. إعداد مشاريع الآراء والتوصيات والمنشورات المحاسبية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 28819 المؤرخ في 16 نوفمبر 1989، المتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية، العدد 4023، 06 ديسمبر 1989، ص 4.

الفرع ثالث: مهام المجلس الوطني للمحاسبة في المغرب

وفقًا للمادة رقم 2 من المرسوم التنفيذي رقم 19-8-2، يضطلع المجلس الوطنية للمحاسبة بالمهام التالية بالتنسيق مع الوزراء والجهات المختصة في الدولة[1]:

المهام البحثية والتطويرية:

- تنسيق وتجميع الأبحاث المحاسبية (النظرية، المنهجية، والتطبيقية) لتعزيز المعرفة المحاسبية.

- تطوير المعايير

المطلب الثالث: الفرق بين المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري و نظيرتيه في تونس و المغرب

تتشارك المجالس الوطنية للمحاسبة في الجزائر وتونس والمغرب في دورها كجهات رقابية ومنظمة لمهنة المحاسبة، مع وجود اختلافات في الهيكلة والصلاحيات. يُلخص الجدول التالي أبرز أوجه التشابه والتباين:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 19-8-2 المؤرخ في 16 نوفمبر 1989، المتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية للجمهورية المغربية، العدد 4023، 06 ديسمبر 1989، ص 2-3.

الجدول رقم (2.3):مقارنة بين المجلس الوطني للمحاسبة و نظيرته في تونس و المغرب

مجال المقارنة	المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري	المجلس الوطني للمحاسبة التونسي	المجلس الوطني للمحاسبة المغربي
التبعية الإدارية	وزارة المالية	وزارة المالية	وزارة الاقتصاد والمالية
التشكيل الهيكلي	26 عضواً + 5 لجان متساوية الأعضاء	33 عضواً + لجان مساعدة وتقنية	47 عضواً + لجنة دائمة
المهام الأساسية	-وضع معايير المحاسبة. -تنظيم المهن المحاسبية. - إصدار آراء دورية منشورة.	-إبداء الرأي في المشاريع المحاسبية. -إصدار معايير محاسبة تونسية. - نشر توصيات متخصصة.	-وضع آراء محاسبية. -توحيد المعايير المحاسبية. - التنسيق مع الهيئات الدولية.

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على المواقع الإلكترونية : / www.cnc.com

www.finance.gov.tn / www.finance.gov.ma تم الاطلاع عليها في 2025/05/04

بينت المقارنة بين المجالس الوطنية للمحاسبة في الجزائر وتونس والمغرب أوجه تشابه واختلاف تعكس الخصوصيات الوطنية لكل دولة. فمن ناحية التبعية الإدارية، تتبع الجزائر وتونس وزارة المالية مباشرة، بينما يتبع المغرب وزارة

الاقتصاد والمالية، مما يُظهر تكاملًا أوسع مع السياسات الاقتصادية. في التشكيل الهيكلي، يضم المغرب أكبر عدد من الأعضاء (47 عضواً) مع لجنة دائمة، مقابل 33 عضواً في تونس مع لجان تقنية مساعدة، و26 عضواً في الجزائر مع لجان متساوية الصلاحيات، مما يعكس تنوع التمثيل بين القطاعات الحكومية والخاصة والأكاديمية. أما من حيث المهام، تركز الجزائر على التقييس المحاسبي وتنظيم المهن، بينما تولي تونس أولوية لإصدار معايير محلية ودراسة المشاريع التشريعية، في حين ينفتح المغرب على التوحيد المحاسبي الدولي. ورغم هذه الاختلافات، تتفق المجالس الثلاثة على هدف مشترك يتمثل في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية، مع تفاوت في الدرجة بين التركيز المحلي (الجزائر) والاندماج الدولي (المغرب)، مما يُبرز حاجة كل دولة إلى مواءمة نظامها مع أولوياتها التنموية مع الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية.

المبحث الثالث: تحليل نتائج استبيان

المطلب الأول: عرض استبيان

من خلال هذا المطلب نتطرق الى مختلف المراحل في أعذاذ الاستبيان و الظروف التي تمت صياغتها فيه ، بداية بمرحلة أعداد استبيان و نشره ثم تطرق الى هيكل استبيان و عينة المجتمع و في أخير معالجة و تحليل استبيان

1. مراحل إعداد استبيان و نشره:

المرحلة ألاولى: تصميم استبيان

قبل بدأ في إعداد الأسئلة تمت مراعاة عدة نقاط و منها :

تصميم أسئلة بأسلوب بسيط و مفهوم ، حيث يكون واضح من قبل المستجوبين ربط أسئلة بالهدف المراد اليه

بعد انتهاء من صياغة أسئلة و خضعه لعملية التحكيم من طرف المشرف و التأكد من سلامة الأسئلة و وضوحها ، لتفادي أخطاء التقنية و المنهجية

المرحلة الثانية : نشر و توزيع استبيان

بعد ان تم إعداد استبيان بشكل نهائي تم توزيعه عل العينة المقصود استجوابها ، و تمت هذه العملية على طريقتين :

ارسال استبيان على شكل بريد إلكتروني

الزيارة الميدانية لمكاتب المهنيين

اما عن استرجاع استبيان فقد تم الحصول على إجابات من خلال ما يلي :

الحصول على إجابات عن طريق البريد الكتروني

استلام الاستمارات عن المكاتب المهنيين التي تمت زيارتها

2. هيكل استبيان

تم تقسيم هذا استبيان الى أربعة محاور أساسية تتماشى مع الموضوع ، حيث تضمنت هذه المحاور في مجملها 23 سؤال تمثلت فيما يلي :

المحور ألاول: ضم هذا المحور (04) أسئلة شملت معلومات ديمغرافية عن عينة الدراسة ، المتمثلة أساسا في: الوظيفة و الخبرة ،القطاع و الشهادة المتحصل عليها.

المحور الثاني: تضمن (03) أسئلة حول فهم مكانة المجلس الوطني للمحاسبة في البيئة المحاسبية .

المحور الثالث: تضمن (04) أسئلة عبارة عن مقياس الخطي تتمثل في تقييم أدوار المجلس .

المحور الرابع : ضم (12) سؤال حول تحديد التحديات و الفرص لتحسين الممارسات المحاسبية في الجزائر .

3. مجتمع و عينة الدراسة

مجتمع الدراسة:

عند القيام بإختبار مجتمع الدراسة تم إعتماد على الوظيفة و المؤهل الدراسي ، كشرط أساسي لتوزيع إستبيان على عينة الدراسة ، و ذلك بغية ضمان قدرة التعامل مع المحتوى من الطرف افراد العينة للحصول على إجابات بشكل جيد و مضمون ، و كان التركيز أكثر على المهنيين أصحاب الخبرة في مجال المحاسبة و أكاديميين الحاصلين على شهادة في مجال المحاسبة ، و فيما يلي غرض فئات التي تمثل مجتم الدراسة :

الفئة ألاولى: أساتدة الجامعيين

الفئة الثانية : المهنيين النعتمدين (محافظي الحسابات و خبراء محاسبيين)

الفئة الثالثة : تمثلت في المحاسبين الموظفين في القطاع الخاص و العام

عينة الدراسة

تم توزيع أستمارات في مختلف الوطن عبر البريد ألاكتروني و في ولايتين (تلمسان ،وهران) عبر أستمارات .

و قد تم إرتبط مضمون و النتائج الدراسة بالزمان الذي تم من خلاله توزيع و إستلام استمرات الاستبيان ، وتم ذلك خلال سنة 2025

و قد تم توزيع حوالي 60 استمارة شملت كل الفئات المذكورة ، و الجدول التالي يوضح الاحصائات الخاصة بتوزيع و استلام استمارات :

الجدول رقم(3.3) يوضح الاحصائيات الخاصة باستمارة استبيان

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	60	%100
عدد الاستمارات الواردة	51	85%
عدد الاستمارات الملغاة	11	18.34%

عدد الاستمارات الصالحة	40	%66.66

المصدر من إعداد الطالب على مخرجات SPSS

4. معالجة الاستبيان :

من أجل دراسة و تحليل نتائج الاستبان ، تم جمع البيانات و تبوبها عبر برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة "SPSS" الإصدار الثالث و العشرون. و ذلك بغية وضع القاعدة بيانات و جداول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل ، كما تم استخدام و اعتماد برنامج "EXCEL" من اجل تمثيل هذه الجداول بيانيا بواسطة دوائر نسبية و أعمدة تكرارية

المطلب الثاني : تحليل النتائج

المحور الأول: أفراد العينة

توزيع افراد العينة تبعا للمؤهل المهني :

الجدول رقم(3-4) توزيع افراد العينة تبعا للمؤهل المهني

الفئة	التكرار	النسبة
محاسب	15	%37.5

محافظ حسابات	12	%30
أستاد جامعي	13	%32.5
المجموع	40	%100

المصدر من إعداد الطالب على مخرجات SPSS

من خلا الجدول نلاحظ توزيع العينة على حسب المؤهل المهني حيث كانت اكبر نسبة لفئة المحاسب بنسبة 37.5% و تليها فئة أساتدة الجامعيين ب 32.5% و أخيرا فئة محافظ الحسابات ب 30% ، و هذا ما يظهر في الشكل التالي :

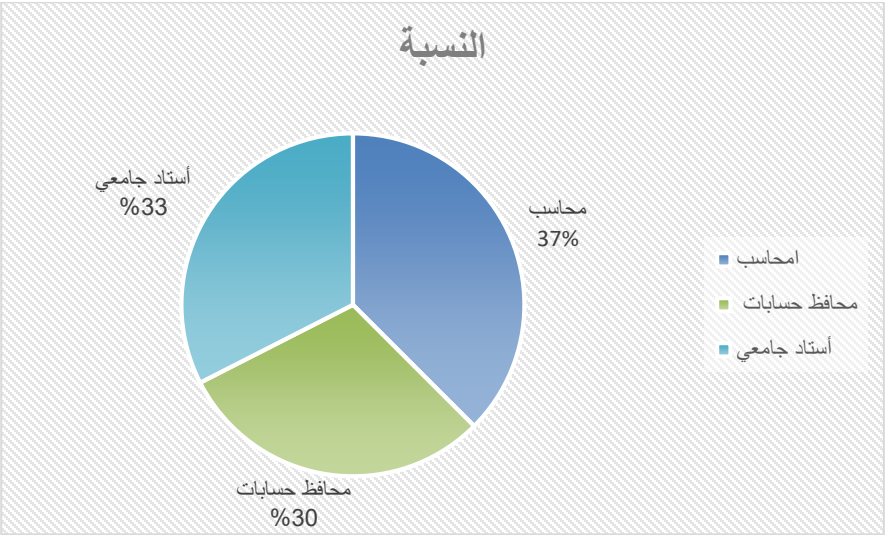

الشكل رقم (3-1) توزيع العينة على حسب المهنة

توزيع افراد العينة تبعا للخبرة المهنية :

الجدول رقم (3-5) توزيع افراد العينة تبعا للخبرة المهنية

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من ثلاث سنوات	3	%7.5
من 3 الى 5 سنوات	9	%22.5
من 5 الى 10 سنوات	11	%27.5
اكثر من 10 سنوات	17	%42.5
المجموع	40	%100

المصدر من إعداد الطالب على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نستنسج ان العينة لديها خبرة أكثر من 10 سنوات بنسبة 42.5% ، و هذا ما يظهر في الشكل التالي

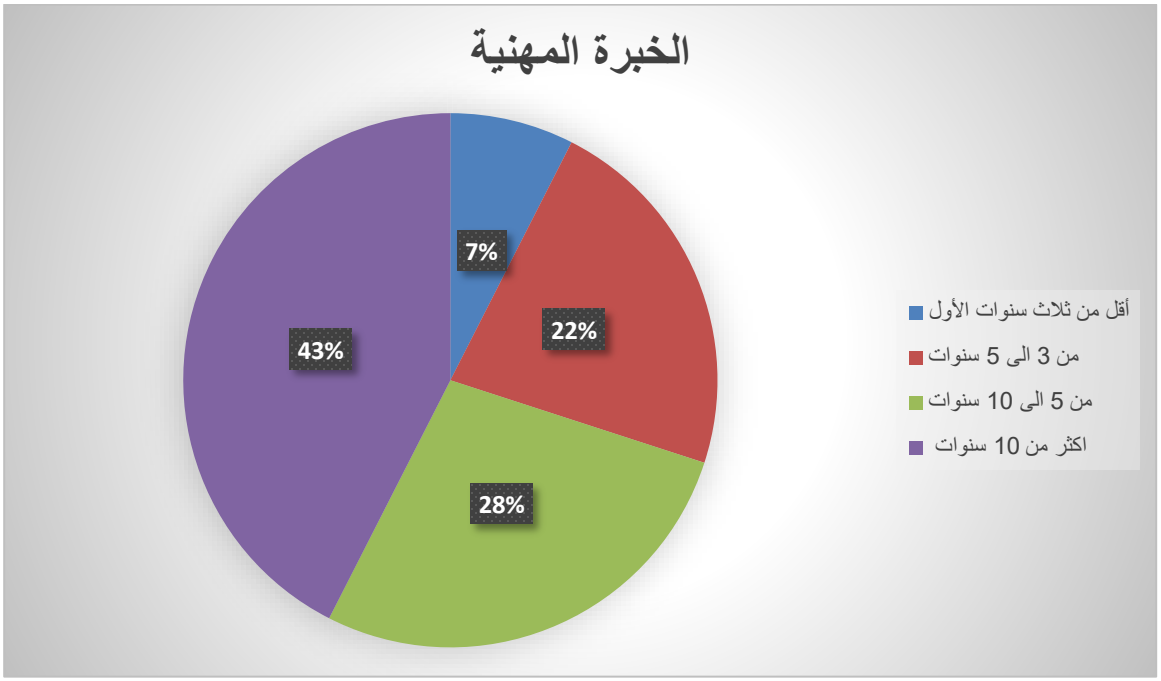

الشكل رقم (3-2) توزيع على حسب الخبرة

توزيع افراد العينة تبعا للقطاع العملي :

الجدول رقم (3-6) توزيع افراد العينة تبعا للقطاع العملي

القطاع	التكرار	النسبة
القطاع حكومي	15	%37.5
القطاع الخاص	13	%32.5

القطاع الصناعي	12	%30
المجموع	40	%100

المصدر من إعداد الطالب على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نجد اغلب العينة تعمل في القطاع الحكومي بنسبة 37.5%

و هذا ما ينيه الشكل التالي :

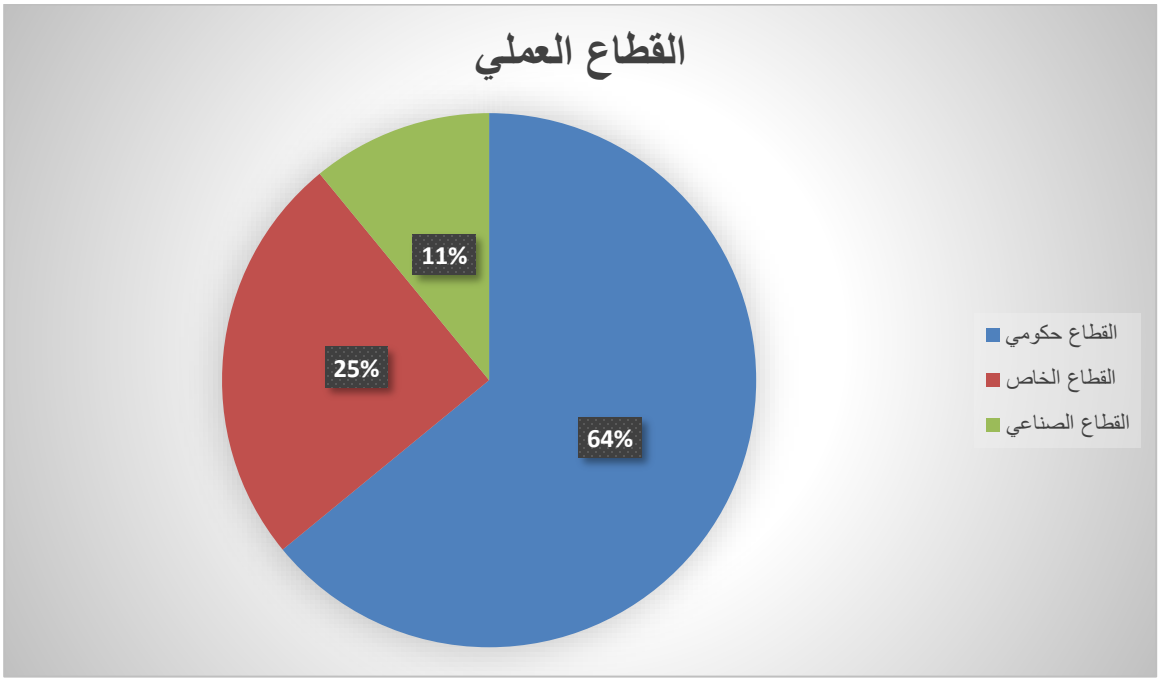

الشكل رقم (3-3) توزيع عينة حسب القطاع

توزيع افراد العينة تبعا للمؤهل العلمي :

الجدول رقم (3-7)توزيع افراد العينة تبعا للمؤهل العلمي

الشهادة	التكرار	النسبة
ديبلوم في المحاسبة	5	%12.5
ليسانس	10	%25
ماجيستير أو دكتوراه	25	%62.5
المجموع	40	100%

المصدر من إعداد الطالب على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ توزيع النسب حسب المؤهل العلمي التحصل عليه من طرف العينة حيث سيطرت شهادة ماجسيتير و دكتوراه ب 62.5% و هذا ما نلاحظه في الشكل التالي:

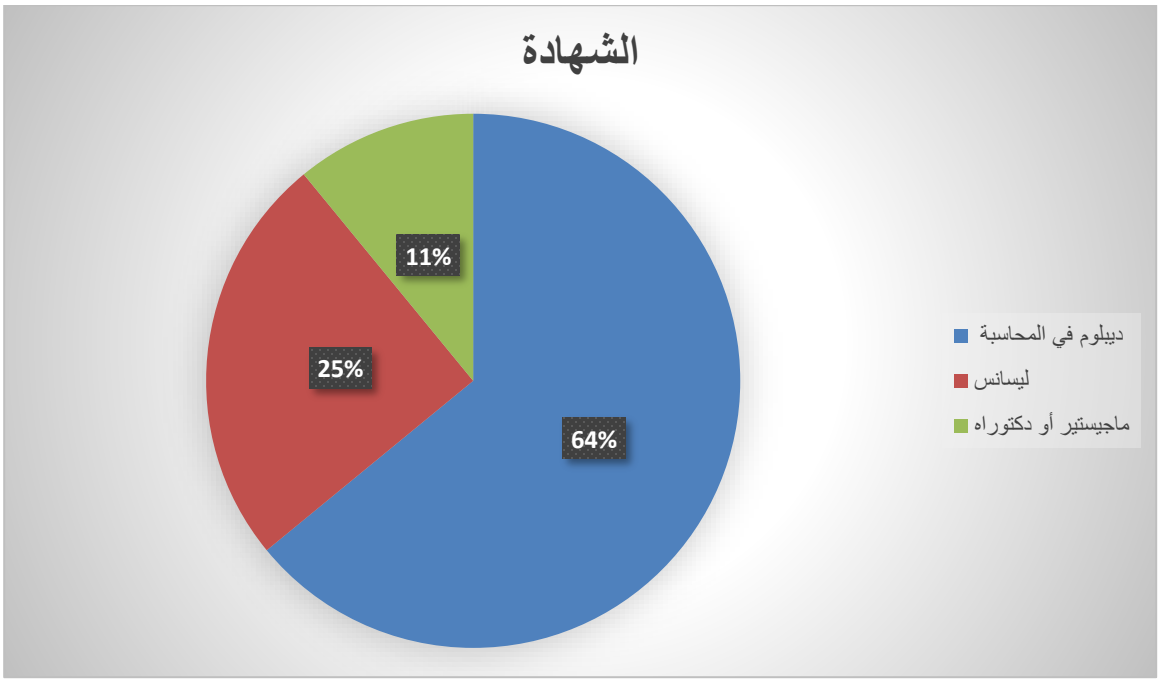

الشكل رقم (3-4) توزيع عينة حسب الشهادة

المحور الثاني : مكانة المجلس الوطني للمحاسبة في البيئة المحاسبية .

س1: هل سمعت عن المجلس الوطني للمحاسبة

من خلال الشكل التالي نجد أن كل لديه معرفة بالمجلس الوطني للمحاسبة بنسة 100%

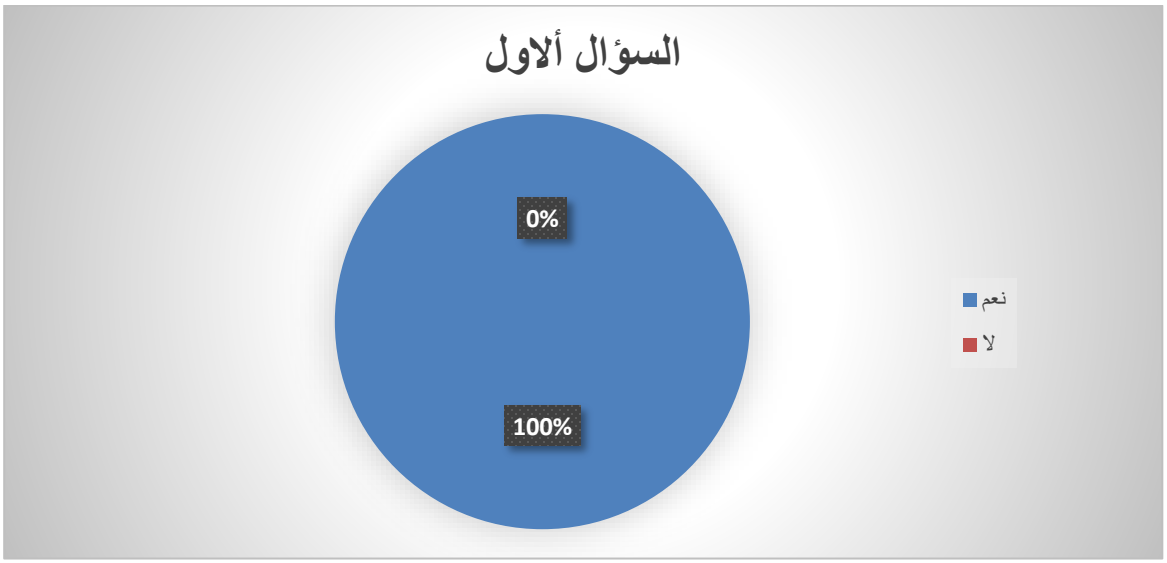

شكل رقم (3-5) تفسيرات المستجوبين لسؤال ألاول

س2: ما هي مصادر معرفتك به؟

من خلال الشكل التالي نستنتج أن المصدرألاول هو الجامعات و المعاهد بنسبة 37.5% و تليها التشريعات (مثل القانون التجاري) بـــ 32.5% و أخيرا نجد الدورات التدربية المهنية بـــ30%

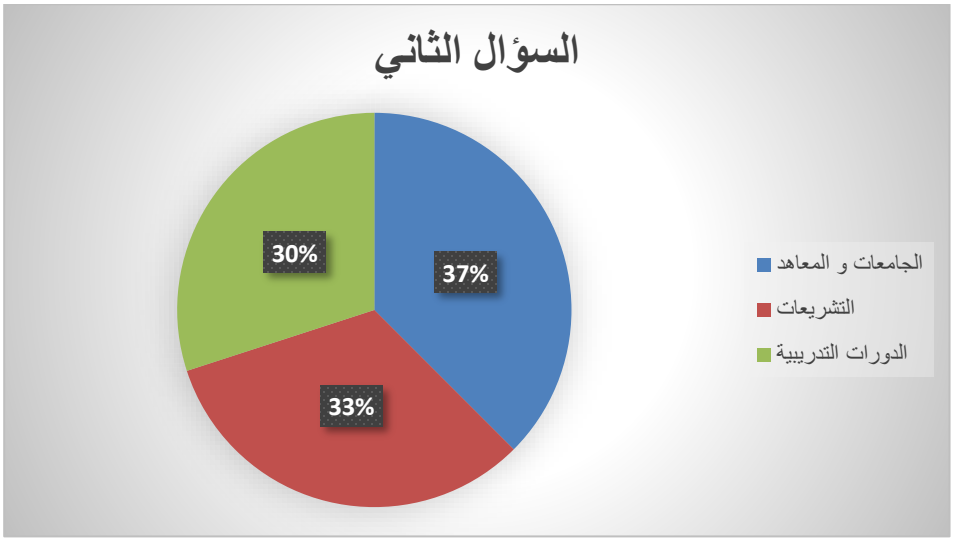

الشكل رقم (3-6) تفسيرات المستجوبين لسؤال الثاني

س3: هل تعتقد أن المجلس معروف بشكل كافٍ بين المحاسبين الجزائريين؟

من خلال الشكل التالي نجد أن المجلس معروف بشكل كافي بنسبة ر70 بين المحاسبين

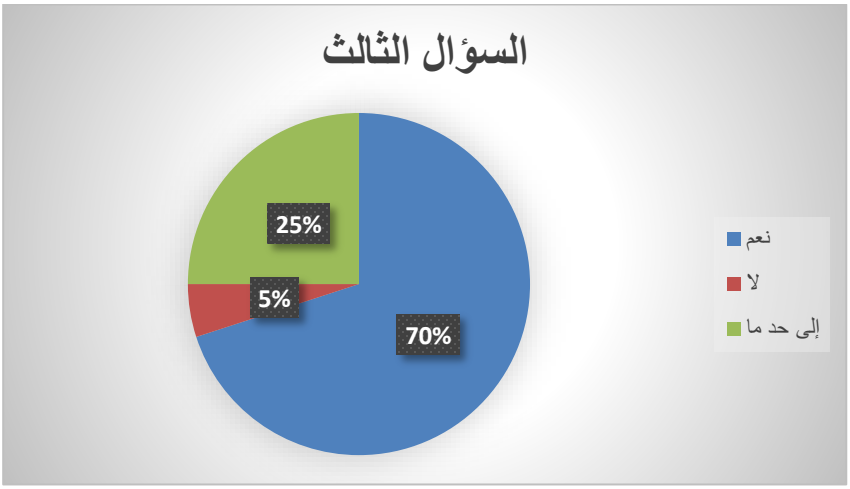

الشكل رقم (3-7) تفسيرات المستجوبين لسؤال الثالث

المحور الثالث : تقييم أدوار المجلس.

بالنسبة لهذا المحور استعملنا مقياس ليكرت الخماسي حيث يعتبر هذا المقياس أكثر شيوعا حيث يطلب فيه المبحوث أن يحدد درجة موافقته او عدم موافقته على خيارات محددة ، كما هو موضح في الجدول التالي حيث تم حساب المتوسط الحسابي و وضع مقياس ترتيبي و ذلك الاستفادة منها في تحليل النتائج كما هو موضح :

الجدول رقم(3-8) : مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	جيد	ممتاز
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5

المصدر: من إعداد الطالب

ألاسئلة:

الجدول رقم (3-9) تقييم العينة لأداء المجلس

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العينة
وضع معايير محاسبية مُلزمة قانونيًا	3.60	0.928	جيد

مراقبة تطبيق المعايير في المؤسسات	2.80	1.181	متوسط
توفير إرشادات لمحاسبة القطاع العام	3.17	0.812	متوسط
تعزيز التوافق مع المعايير الدولية	3.00	0.816	متوسط
المتوسط الحسابي العام	3.14	0.9342	متوسط

المصدر من إعداد الطالب على مخرجات SPSS

من خلا الجدول نلاحظ:

بالنسبة للعبارة ألاولى نجد أغلبية تتجه إلى التقييم جيد حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.60 و الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي و تؤكد رضا أغلبية العينة بانحراف معياري 0.928

بالنسبة للعبارة الثانية نجد العينة تتجه إلى التقييم المتوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.80و الذي يقع في الفئة الثالثة من فئات ليكارت الخماسي و تؤكد رضا أغلبية العينة بانحراف معياري 1.181

بالنسبة للعبارة الثالثة نجد العينة تتجه إلى التقييم المتوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.17 والذي يقع في الفئة الثالثة من فئات ليكارت الخماسي و تؤكد رضا أغلبية العينة بانحراف معياري 0.812

بالنسبة للعبارة الثانية نجد العينة تتجه إلى التقييم المتوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.00 و الذي يقع في الفئة الثالثة من فئات ليكارت الخماسي و تؤكد رضا أغلبية العينة بانحراف معياري 0.816

المحور الرابع : تحديد التحديات و الفرص لتحسين الممارسات المحاسبية في الجزائر .

س1: هل تُراعي معايير المجلس الخصوصيات الاقتصادية للجزائر؟

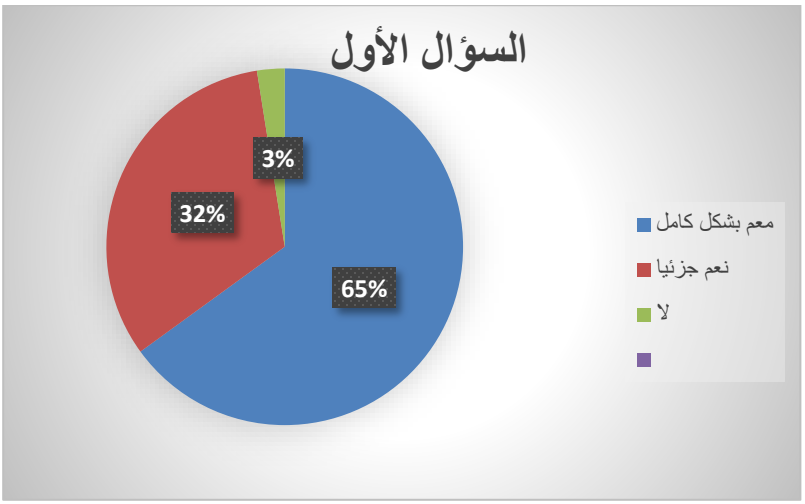

الشكل رقم(3-8)تفسيرات المستجوبين لسؤال الأول

بالنسبة لشكل التالي نجد العينة أغلبها توافق على أن معايير المجلس تراغي لخصوصيات ألإقتصادية في الجزائر بنسبة 65%

س2: ما مدى التزام المؤسسات الجزائرية بالمعايير؟

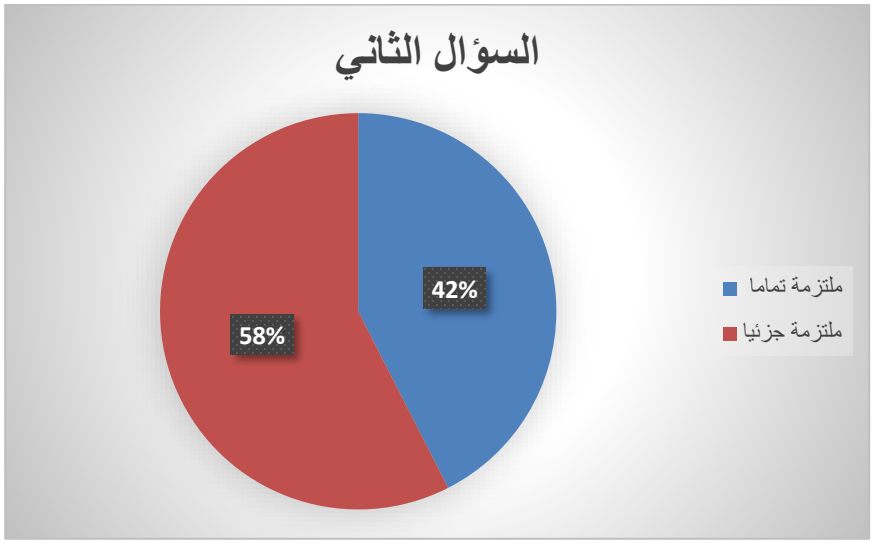

الشكل رقم(3-9)تفسيرات المستجوبين لسؤال الثاني

بالنسبة لشكل التالي إتجهت العينة الى ملتزمة جزئيا بنسبة 58% بينما الباقي إتجه الى ملتزمة تماما بـــ42%

س3: ما هي أبرز العوائق؟

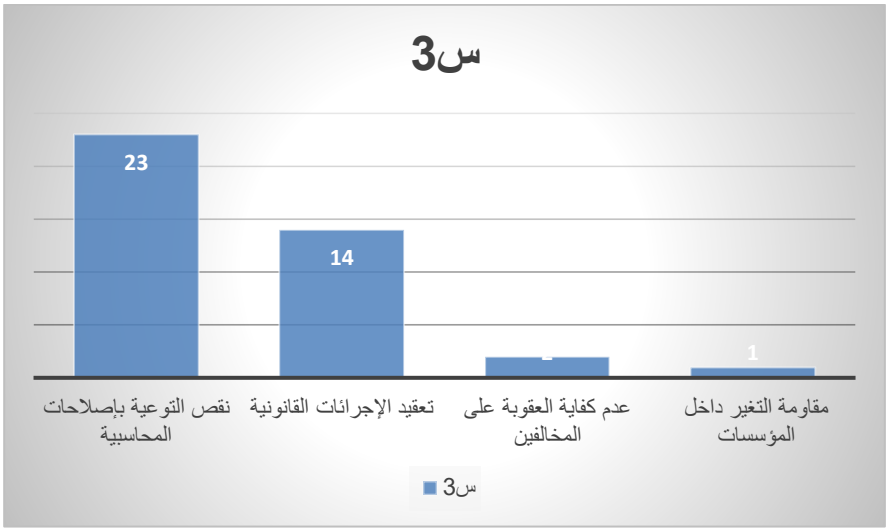

الشكل رقم(3-10)تفسيرات المستجوبين لسؤال الثالث

بالنسبة لشكل التالي نجد أن العينة ركزت تماما أولا على نقص التوعية بإصلاحات المحاسبية ثم ثانيا على تعقيد إجرائات القانونية كأبز العوائق التي تواجه المجلس

س4: ما هي آليات الرقابة التي يجب تعزيزها؟

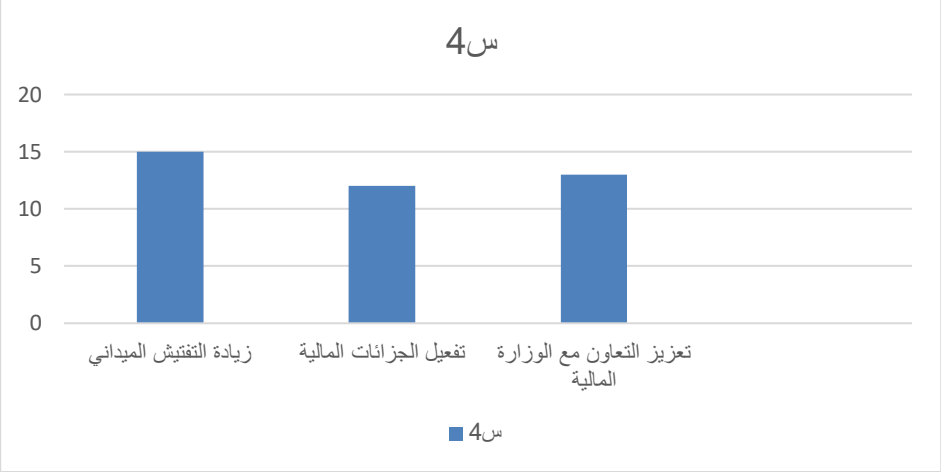

الشكل رقم(3-11)تفسيرات المستجوبين لسؤال الرابع

بالتسبة لشكل التالي نسنتج تقارب في إتجاهات العينة لذلك نقول على أن المجلس يجب عليه تعزيز أليات الرقابة لديه

س5: هل تدعم إنشاء "لجان محلية" تابعة للمجلس في الولايات؟

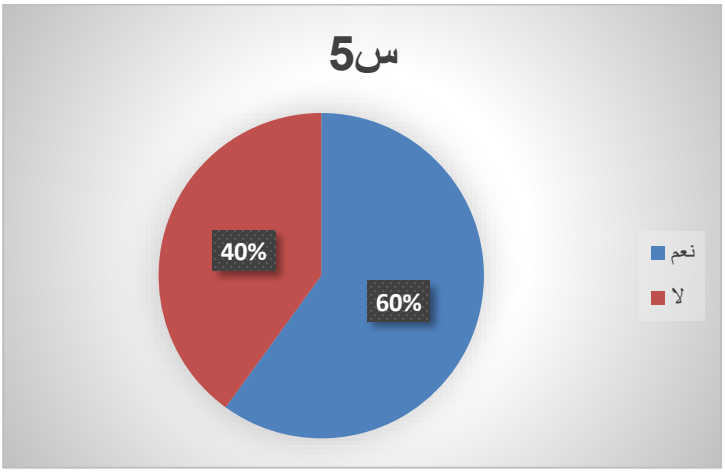

الشكل رقم(3-12)تفسيرات المستجوبين لسؤال الخامس

من خلال الشكل التالي نجد أغلبية العينة توافق على إنشاء لجان محلية بنسبة 60%

س6: هل يستخدم المجلس أدوات رقمية لنشر المعايير؟

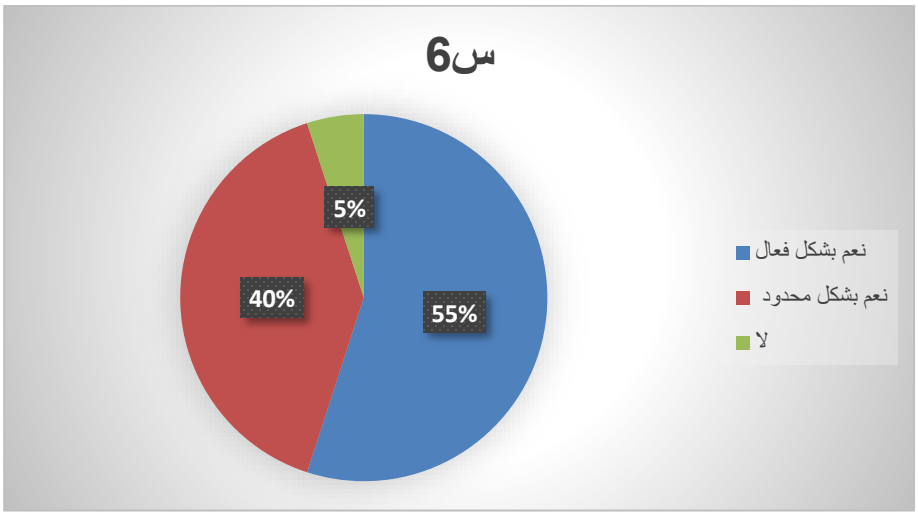

الشكل رقم(3-13)تفسيرات المستجوبين لسؤال السادس

من خلال الشكل التالي نجد أن العينة إتجهت الى الخيار (نعم بشكل فعال) بـــ55% أما الخيار الثاني (نعم بشكل محدود) بـــ40% و 5% من العينة الباقية كانت الخيار الثال(لا)

س7: ما مدى أهمية تبني الذكاء الاصطناعي في المحاسبة؟

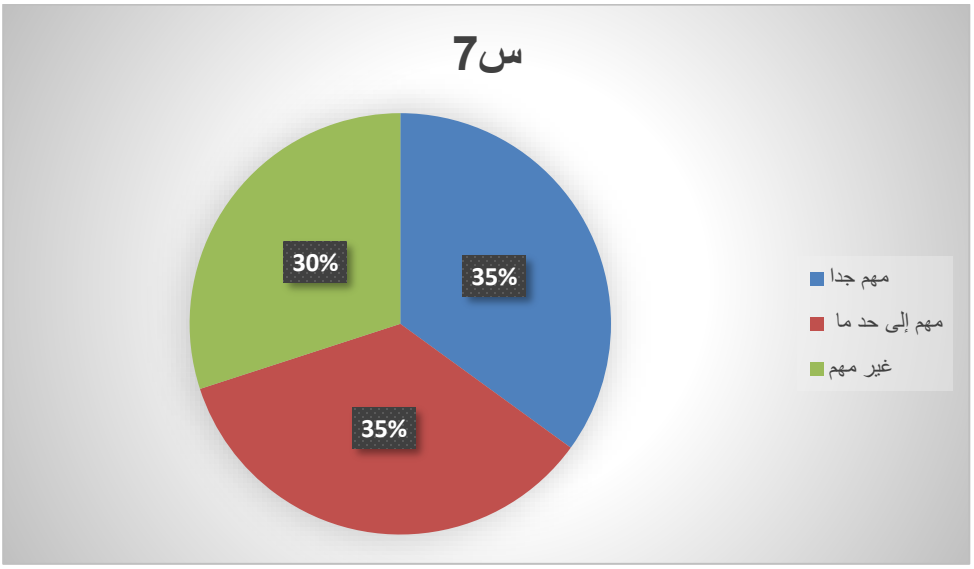

الشكل رقم(3-14)تفسيرات المستجوبين لسؤال السابع

بالنسبة لشكل التالي نجد أن 35% من العينة تتجه إلى مهم جدا و 35% أخرى تتجه إلى مهم إلى حد ما أما الباقي يتجه الى غير مهم

س8: هل المعايير الجزائرية قادرة على المنافسة في المغرب العربي؟

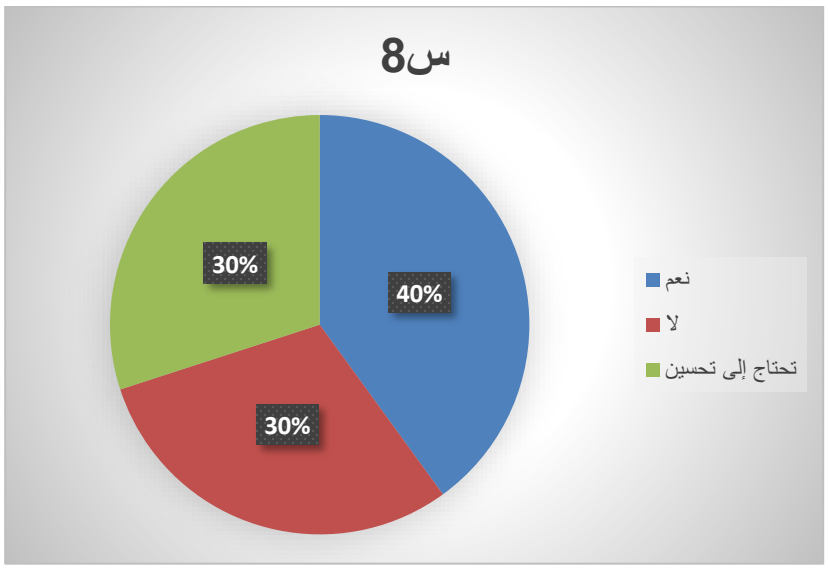

الشكل رقم(3-15)تفسيرات المستجوبين لسؤال الثامن

من خلال الشكل التالي نستنتج أن 40% من العينة توافق على أن المعايير الجزائرية قادرة على منافسة في المغرب العربي و 30% من العينة لا توافق أما الباقي يتجه إلى أن المعايير تحتاج إلى تحسين

س9: ما هي التجارب الدولية التي يجب الاستفادة منها؟

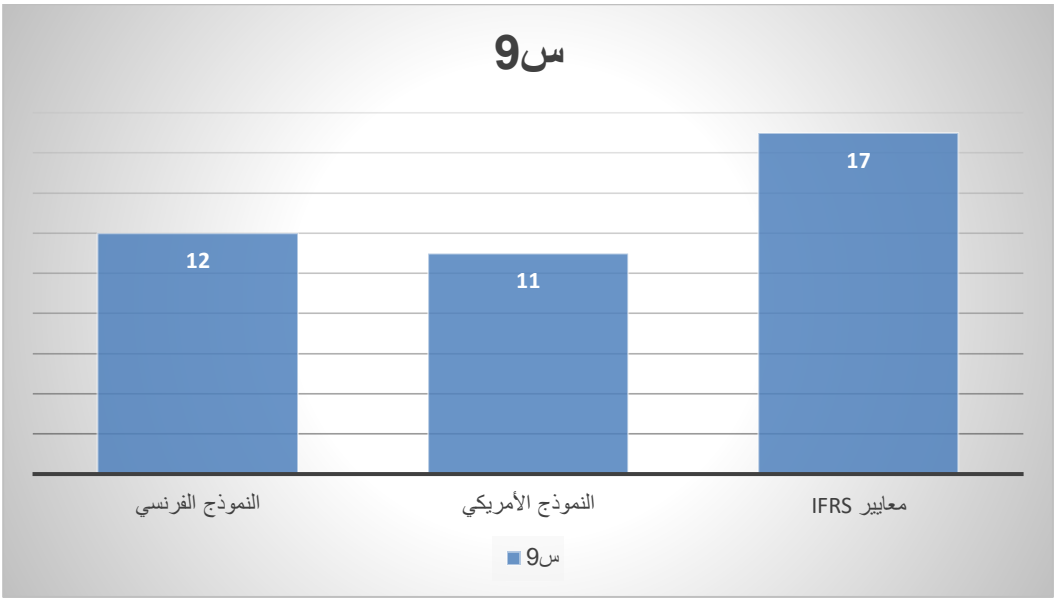

الشكل رقم(3-16)تفسيرات المستجوبين لسؤال التاسع

من خلال الشكل التالي نجد أن أغلبية ب17 عينة تتجه إلى استفادة من معايير IFRS الدولية بينما 12 من العينة تتجه إلى النموذج الفرنسي أما الباقي بـــ 11 عينة تتجه إلى النموذج الأمريكي

س10: ما هي أولوية العمل للمجلس خلال السنوات القادمة؟

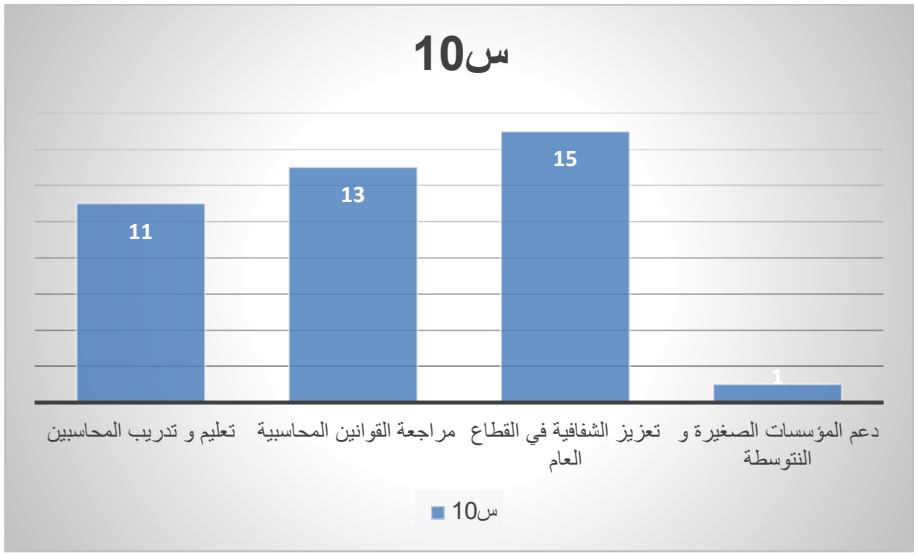

الشكل رقم(3-17)تفسيرات المستجوبين لسؤال العاشر

بالنسبة لشكل التالي نجد أن 15 من العينة إحتارت تعزيز الشفافية في القطاع العام أولوية أولى للمجلس ، و 13 من العينة أختارت مراجعة القةانين محاسبية و 11 من العينة إتجهت إلى تعليم و تدريب المحاسبين و أخري عينة واحدة أختارت دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

س11: هل تؤيد إدراج معايير المجلس في المناهج الجامعية؟

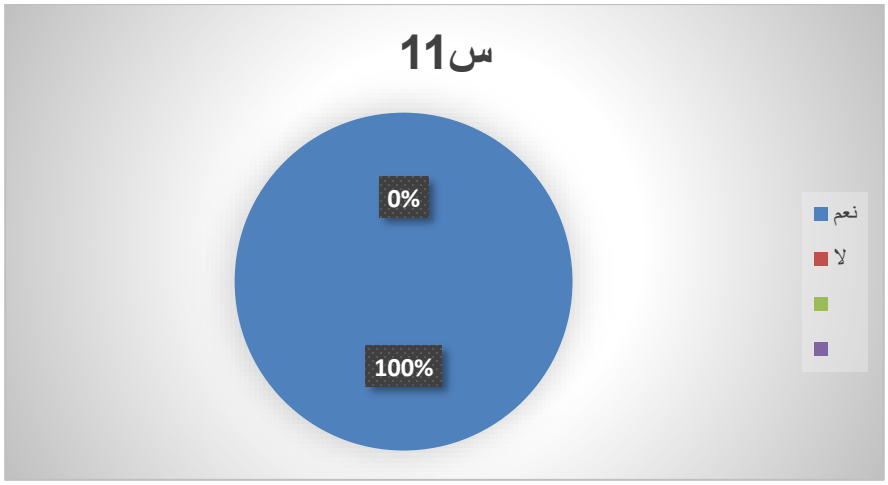

الشكل رقم(3-18)تفسيرات المستجوبين لسؤال الأحدى عشر

من خلا الشكل التالي نجد أن كل العينة تواقف على إدراج معايير المجلس فس المناهج الجامعية

س12:ماهي رسالتك للمجلس لتحقيق رؤية 2030؟

بالنسبة لهذا السؤال الأخير كان عبارة عن فقرة فكان إختيار جواب من تلخيص جميع أجوبة عينة و حصلنا على الجواب التالي:

تنظيم دورات و ندوات دورية في الجامعات الجزائرية و تعزيز إستقلالية المجلس ، تحديث النظام المحاسبي و إستعمال الرقمنة ، المزيد من الشفافيةو أخيرا نشر القوانين الجديدة على المؤسسات الوطنية و تكوين و تدريب المحاسبين

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة الموسعة التي تناولت دور المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر في تطوير الممارسات المحاسبية ومواكبة المعايير الدولية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي(SCF) ، يمكن القول إن البحث قد حقق أهدافه المتمثلة في تحليل التطور التاريخي للمجلس، تقييم فعالية الإصلاحات المحاسبية، وتحديد التحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي. كما تم اختبار الفرضيات المطروحة واستخلاص الدروس من التجارب الدولية المقارنة، لا سيما في فرنسا وتونس والمغرب.

النتائج الرئيسية للدراسة:

1. **في الجانب التاريخي والمؤسسي:**

كشفت الدراسة أن المجلس الوطني للمحاسبة قد مر بتحولات نوعية منذ تأسيسه الأولي عام 1996، حيث تطور من هيئة استشارية إلى جهاز تنظيمي ذي صلاحيات أوسع بعد إصلاحات 2010. إلا أن التحليل العميق أظهر أن هذه التطورات لم ترقَ بعد إلى مستوى الطموحات، حيث لا يزال المجلس يعاني من تحديات جوهرية تتعلق بالاستقلالية التنظيمية والمالية. فالهيمنة الواضحة للتمثيل الحكومي في تشكيلة المجلس (بنسبة تجاوزت 54% وفق نتائج الدراسة) تشكل عائقاً أمام تحقيق الحياد المهني المطلوب.

2. **في مجال المواءمة مع المعايير الدولية:**

أثبتت الدراسة أن عملية تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) تمثل نقلة نوعية في مسار الإصلاحات المحاسبية بالجزائر، حيث ساهمت في تقريب النظام المحاسبي الوطني من المعايير الدولية. ومع ذلك، فإن النتائج الميدانية كشفت عن وجود فجوة واضحة بين الإطار النظري للنظام وتطبيقه العملي، حيث بلغت نسبة المؤسسات التي تواجه صعوبات في التطبيق 58% وفق استبيان الدراسة.

3. **في الجانب المقارن:**

أظهرت المقارنة مع التجارب الدولية (فرنسا، تونس، المغرب) تفاوتاً ملحوظاً في درجة التكيف مع المعايير الدولية. فبينما تمتلك فرنسا نظاماً متقدماً لسلطة المعايير المحاسبية (ANC) يتمتع باستقلالية كبيرة، لا تزال التجربة الجزائرية تعاني من المركزية المفرطة. كما أبرزت الدراسة أن المغرب وتونس قد حققتا تقدماً أكبر في مجال التكوين المهني وبناء القدرات المحاسبية.

نتائج اختبار الفرضيات:

1. **الفرضية الأولى** حول التحديات المؤسسية والتشريعية:

تم إثبات هذه الفرضية بشكل قاطع من خلال التحليل الوثائقي والميداني. حيث أظهرت الدراسة أن 72% من المبحوثين يرون أن الإطار التشريعي الحالي يعيق التطبيق السليم للمعايير المحاسبية. كما أن التركيبة المؤسسية للمجلس لا تزال تعكس هيمنة الجهات الحكومية على حساب التمثيل المهني المستقل.

2. **الفرضية الثانية** حول الفجوة بين النظرية والتطبيق:

أكدت النتائج صحة هذه الفرضية، حيث كشفت الدراسة عن وجود تناقضات عملية في تطبيق النظام المحاسبي المالي، خاصة في مجال تقييم الأصول والالتزامات بالإفصاح. وقد عزت الدراسة ذلك إلى عوامل متعددة يأتي في مقدمتها نقص الكفاءات (بنسبة 65% من الاستجابات) وعدم ملاءمة الأنظمة المعلوماتية (بنسبة 53%).

3. **الفرضية الثالثة** حول تعزيز الاستقلالية:

أسفر التحليل عن تأكيد هذه الفرضية، حيث أظهرت المقارنة مع النموذج الفرنسي أن استقلالية الهيئات المحاسبية تشكل عاملاً حاسماً في نجاح الإصلاحات. كما أن 78% من عينة الدراسة أكدوا على ضرورة منح المجلس استقلالية أكبر في صنع القرار.

التوصيات الاستراتيجية:

1. **في الجانب المؤسسي:**

- إعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة لضمان استقلاليته الفعلية عن الجهاز الحكومي
- توسيع قاعدة التمثيل لتشمل نسبة أكبر من الخبراء المستقلين والممثلين عن القطاع الخاص
- إنشاء مجلس أعلى للمحاسبة يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي

2. **في مجال التطوير التشريعي:**

- مراجعة شاملة للإطار القانوني المنظم للمهنة المحاسبية
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية
- إصدار دليل تطبيقي موحد لتفسير المعايير الدولية في السياق الجزائري

3. **في مجال بناء القدرات:**

- إدماج معايير المحاسبة الدولية في المناهج الجامعية بشكل إلزامي
- إنشاء مراكز متخصصة للتكوين المستمر في مجال المعايير الدولية
- تطوير برامج تأهيلية خاصة بموظفي الإدارات المالية في المؤسسات

4. **في مجال التقنية والرقمنة:**

- تطوير منصة وطنية موحدة للمعلومات المحاسبية
- تبني حلول الذكاء الاصطناعي في الرقابة المحاسبية
- إنشاء نظام إلكتروني متكامل لمتابعة تطبيق المعايير

5. **في مجال التعاون الدولي:**

- تعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية المتخصصة في المحاسبة
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الإصلاح المحاسبي
- المشاركة الفاعلة في وضع المعايير الدولية

قائمة المصادر والمراجع

المراجع

1. **النصوص التشريعية والرسمية (القوانين، المراسيم، القرارات، الجريدة الرسمية)**

- **القرار رقم 71-82** المؤرخ في 29 ديسمبر 1971، المتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 107، الصادرة في 30 ديسمبر 1971.
- **القانون 91-08** المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، الصادرة في 01 ماي 1991.
- **المرسوم التنفيذي رقم 318-96** المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 المتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، الصادرة في 29 سبتمبر 1996.
- **القانون رقم 10-01** المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة في 11 جوان 2010.
- **المرسوم التنفيذي رقم 11-24** المؤرخ في 27 جانفي 2011، المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، الصادرة في 02 فيفري 2011.
- **قرار مؤرخ في 03 ماي 2012**، يحدد المبلغ المكافأة الممنوحة لأعضاء المجلس الوطني للمحاسبة واللجان ومجموعات العمل والمستشارين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، الصادرة في 01 أوت 2012.
- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون رقم 07-11** المتضمن النظام المحاسبي المالي، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المادة 3.

2. **الكتب والمؤلفات العلمية**

- **بلقاضي بلقاسم، دويدي خديجة هاجر**، *محاضرات في تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020.

- **لخضر علاوي**، *نظام المحاسبة المالية*، مؤسسة الصفحات الزرقاء الدولية للنشر، الجزائر، 2014.
- **خليفاتي جمال**، *سلسلة محاضرات في مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2023/2022.

3. الأطروحات والرسائل الجامعية

- **رزقي، إسماعيل** (2010)، *أعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة عمومية اقتصادية*، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- **رشيد قريرة** (2012)، *تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في نقل النظام المحاسبي المالي*، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- **يوسف راشدي** (2018)، *تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات البترولية الجزائرية*، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- **عبد الكريم شناي** (2015/2016)، *أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية*، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- **بن يخلف أمال** (2015/2016)، *النظام المحاسبي الجزائري دراسة مقارنة*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
- **آيت محمد مراد** (2013/2014)، *ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2013*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
- **دحمون فاطيمة** (2019/2020)، *واقع وتحديات تطبيق الإصلاحات المحاسبية في دول المغرب العربي: دراسة مقارنة (الجزائر – تونس – المغرب)*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.

4. المقالات والمجلات العلمية

- **سحنون بونعجة، بوفليح نبيل**، *متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية*، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 5، العدد 1، ص ص. 119-120.

- **سليمة بن نعمة، أمين مخفي**، *واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والتدقيق في الجزائر (دراسة مقارنة بين القانون 91-08 والقانون 10-01)*، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 02، ص ص. 157-158.

- **ضريفي نادية، هريش سهام**، *تطور النظام القانوني للمهن المحاسبة في الجزائر*، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 05، 2019.

- **المعتز بالله منادي ياسين بشير**، *النظام المحاسبي المالي في ظل اختلاف ممارسات المحاسبة بين المرجعيتين الفرنسية والأنجلوسكسونية*، المجلد 06، العدد 10، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مستغانم، 2018.

- **مصطفى عقاري، أمال تخنوني**، *النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية IFRS (2010-2016)*، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 07، العدد 01، جامعة باتنة، 2017.

- **ال عمر قمان، شهاب إليمي**، *هيكلة المنظمات المهنية المتعلقة بالمراجعة وأثرها في ترقية المراقبة والإشراف على تطبيق النظام المحاسبي المالي*، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، 2011.

- **سليمان بن بخمة، عبد الوهاب برحال**، *جودة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسة الجزائرية*، مجلة الآفات للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، 2017.

- **خالد جمال**، *التجربة الفرنسية في اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS* ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، 2016.

- **بلهامل شهرزاد وعبد المطلب بيصار**، *التجربة التونسية في تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي IAS/IFRS* ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة المسيلة، 2016.

5. المراجع الأجنبية

- Ordonnance n°2009-79 du 22 janvier 2009، créant l'Autorité des normes comptables، Journal Officiel de la République Française.
- Autorité des Normes Comptables (ANC) – فرنسا، (www.anc.gouv.frتم الاطلاع في 2025/05/04.)
- المجلس الوطني للمحاسبة بتونس، (www.finances.gov.tnتم الاطلاع في 2025/05/04.)

6. نصوص تشريعية من دول عربية (تونس والمغرب)

- **الأمر رقم 1096 المؤرخ في 02 ماي 2007**، المتعلق بضبط تركيبة المجلس الوطني للمحاسبة وقواعد تنظيمه، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية.
- **قانون عدد 112 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996**، المتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية.
- **المرسوم التنفيذي رقم 19-288 المؤرخ في 16 نوفمبر 1989**، المتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية.
- **المرسوم التنفيذي رقم 19-8-2 المؤرخ في 16 نوفمبر 1989**، المتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية.

الملاحق

الملاحق

طبيعة عملك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب	15	37,5	37,5	37,5
	مراجع حسابات	12	30,0	30,0	67,5
	استاد جامعي	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

عدد سنوات الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 3 سنوات	3	7,5	7,5	7,5
	3–5سنوات	9	22,5	22,5	30,0
	6–10سنوات	11	27,5	27,5	57,5
	أكثر من 10 سنوات	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

القطاع الذي تعمل به

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	قطاع حكومي	15	37,5	37,5	37,5
	قطاع خاص	13	32,5	32,5	70,0
	قطاع صناعي	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دبلوم في المحاسبة	5	12,5	12,5	12,5
	ليسانس في العلوم المالية أو المحاسبة	10	25,0	25,0	37,5
	ماجستير أو دكتوراه في المجال	25	62,5	62,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل سمعت عن المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	40	100,0	100,0	100,0

ما هي مصادر معرفتك به؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	التشريعات الجزائرية) مثل القانون التجاري(	13	32,5	32,5	32,5
	الدورات التدريبية المهنية	12	30,0	30,0	62,5
	الجامعات والمعاهد العليا	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل تعتقد أن المجلس معروف بشكل كافٍ بين المحاسبين الجزائريين؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	28	70,0	70,0	70,0
	لا	2	5,0	5,0	75,0
	الى حد ما	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
وضع معايير محاسبية مُلزمة قانونيًا	40	3,6000	,92819	,14676
مراقبة تطبيق المعايير في المؤسسات	40	2,8000	1,18105	,18674
توفير إرشادات لمحاسبة القطاع العام	40	3,1750	,81296	,12854
تعزيز التوافق مع المعايير الدولية	40	3,0000	,81650	,12910

هل تُراعي معايير المجلس الخصوصيات الاقتصادية للجزائر؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم بشكل كامل	26	65,0	65,0	65,0
	نعم جزئيًا	13	32,5	32,5	97,5
	لا	1	2,5	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ما مدى التزام المؤسسات الجزائرية بالمعايير؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ملتزمة تمامًا	17	42,5	42,5	42,5
	ملتزمة جزئيًا	23	57,5	57,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ما هي أبرز العوائق؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نقص التوعية بالإصلاحات المحاسبية	23	57,5	57,5	57,5
	تعقيد الإجراءات القانونية	14	35,0	35,0	92,5
	عدم كفاية العقوبات على المخالفين	2	5,0	5,0	97,5
	مقاومة التغيير داخل المؤسسات	1	2,5	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ما هي آليات الرقابة التي يجب تعزيزها؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	زيادة التفتيش الميداني	15	37,5	37,5	37,5
	تفعيل الجزاءات المالية	12	30,0	30,0	67,5
	تعزيز التعاون مع وزارة المالية	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل تدعم إنشاء" لجان محلية "تابعة للمجلس في الولايات؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	24	60,0	60,0	60,0
	لا	16	40,0	40,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل يستخدم المجلس أدوات رقمية لنشر المعايير؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم، بشكل فعال	22	55,0	55,0	55,0
	نعم، ولكن بشكل محدود	16	40,0	40,0	95,0
	لا	2	5,0	5,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ما مدى أهمية تبني الذكاء الاصطناعي في المحاسبة؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مهم جدًا	14	35,0	35,0	35,0
	مهم إلى حد ما	14	35,0	35,0	70,0
	غير مهم	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل المعايير الجزائرية قادرة على المنافسة في المغرب العربي؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	16	40,0	40,0	40,0
	لا	12	30,0	30,0	70,0
	تحتاج الى تحسين	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ما هي التجارب الدولية التي يجب الاستفادة منها؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	النموذج الفرنسي(PCG)	12	30,0	30,0	30,0
	النموذج الأمريكي(GAAP)	11	27,5	27,5	57,5
	معايير IFRS الدولية	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ما هي أولوية العمل للمجلس خلال السنوات القادمة؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تعليم وتدريب المحاسبين	11	27,5	27,5	27,5
	مراجعة القوانين المحاسبية	13	32,5	32,5	60,0
	تعزيز الشفافية في القطاع العام	15	37,5	37,5	97,5
	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1	2,5	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

هل تؤيد إدراج معايير المجلس في المناهج الجامعية؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	40	100,0	100,0	100,0